

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة ب:

العوامل المحددة لإتجاهات السياسة المالية في الجزائر

خلال الفترة 2000 – 2019 .

إشراف الأستاذ:

- د. رايس فضيل

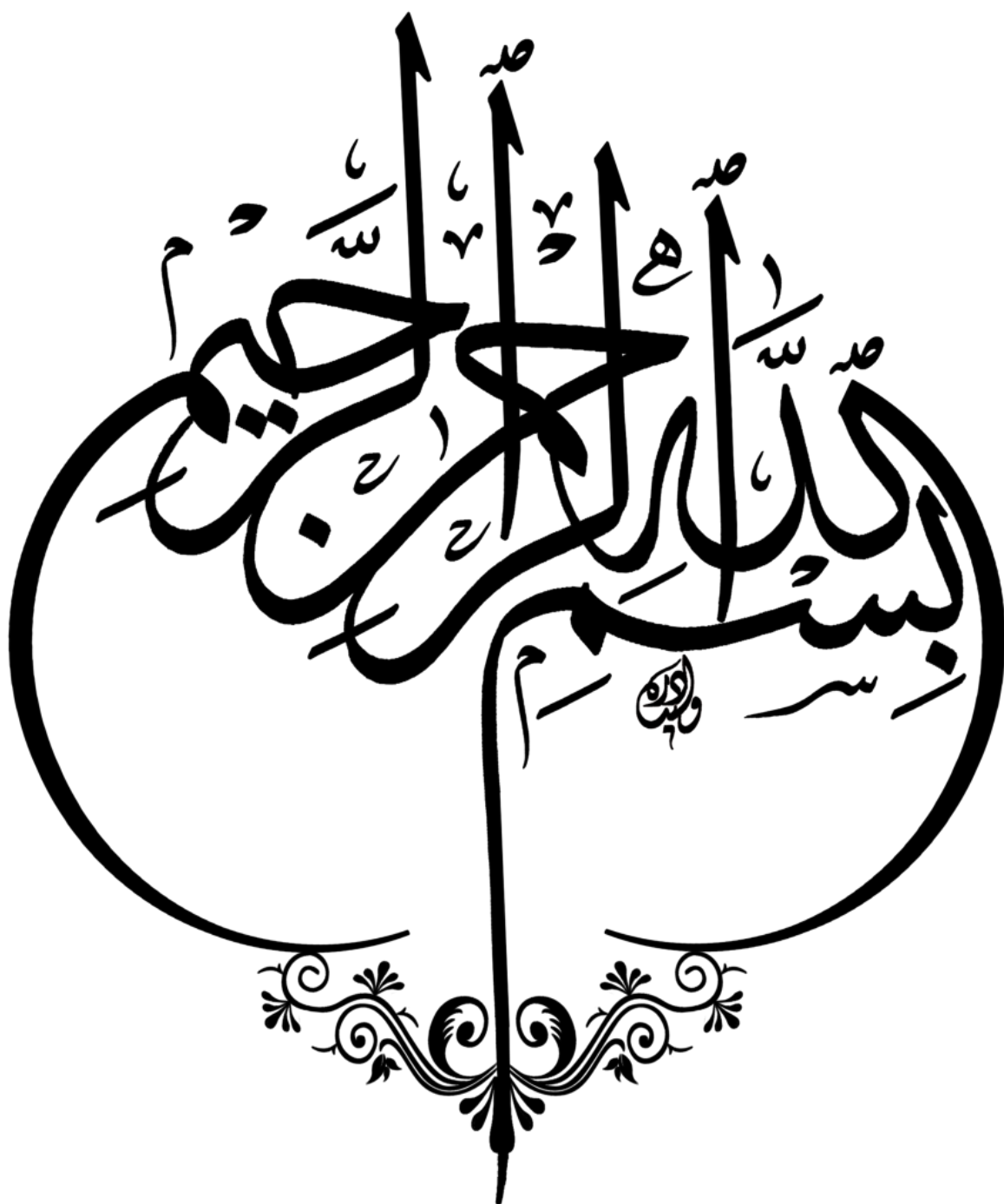
من إعداد:

- جلال سليم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سيف الدين قحايرية	أستاذ محاضر - أ	رئيسا
رايس فضيل	أستاذ	مشرفا ومقررا
عادل طلبة	أستاذ محاضر - أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022



شكر و تقدير

الحمد لله نعمده ونستعينه ونستمديه ونثنى عليه الخير كله، الحمد لله الذي
مدانا لهذا العمل ويسره لنا ولولاه لما امتدنا، ووهبنا الصبر والسلوان لإتمام
هذا الإنجاز المتواضع.

ثم بعد، إن أول ما يشق به صدر الكلام الصلاة والسلام على خير الأنام، وعملا بقول
قدوتنا الأولى سيدنا محمد ﷺ: (من لم يشكر الناس لا يشكر الله).

نتوجه بجزيل الشكر والعرفان وفائق التقدير والإمتنان إلى الأستاذ الفاضل
الذي أشرفه على مذكرة تخرجي "رايس فضيل" على روح العمل والتفاني في
أداء الواجب بكل جدية دون كلل أو ملل، وعلى نضائه العملية وتوجيهاته
السديدة، فبفضل جهوده وسعيه مني إلى المعرفة أنجزت هذه المذكرة.
أيضا نتوجه بجزيل الثناء والعرفان للجنة المناقشة، فلكم مني فائق التقدير
والإحترام.

كما لا يفوتني تقديم خالص الشكر والإمتنان إلى كافة أساتذة القسم

بجامعة الشيخ العربي التبسي.

كما نتوجه بالإمتنان إلى عمال مكتبة جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -

أخيرا نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في يد العون من قريب أو بعيد ولو

بكلمة طيبة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أفضل خلق الله محمد ﷺ

قال تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

فالحمد لله أولاً وقبل كل شيء أن وفقني ويسر لي أمري لإنجاز هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرته جهدي

إلى من جعل الله الجنة تحية قدميها إليك يا "أمي" أطال الله في عمرك واحسن خاتمتك

إلى من جعل الله طاعته الفوز بأوسط أبواب الجنة "أبي الغالي"

إلى أخي الذي هو سندي في هذه الحياة "فريد" إلى أخواتي "أمل، حليلة، دلال"

إلى زوجة أخي "فطيمة" إلى أزواج أخواتي "جبلاني، حسام الدين، علي"

إلى براعم العائلة "أبناء و بنات أخي وإخوتي" إلى كل عائلة "جلال"

إلى كل الأصدقاء والزلاء والزميلات في الدراسة

وفي الختام وقبل أن يجهز الحبر من الأقلام إلى كل من نسبه قلبي ولم ينسأ قلبي فلكم مني

الفه تحية وسلام

نسأل الله العلي القدير المزيد من التوفيق والنجاح في المستقبل

وشكراً!!!.





فهرس المحتويات



	شكر وتقدير
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: ملامح حول السياسة المالية
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
05	المطلب الثاني: أهداف ومحددات السياسة المالية
07	المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية
10	المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الإقتصادي
10	المطلب الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
12	المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي
14	المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر الإسلامي
17	المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية
17	المطلب الأول: النفقات العامة
21	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
26	المطلب الثالث: الضرائب
29	المطلب الرابع: الموازنة العامة
32	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: العوامل المحددة لإتجاهات السياسة المالية في الجزائر	
34	مقدمة الفصل
35	المبحث الأول: مرحلة الوفرة المالية
35	المطلب الأول: إتجاه وهيكل الإيرادات العامة
38	المطلب الثاني: إتجاه وهيكل النفقات العامة
43	المطلب الثالث: تطور عجز الموازنة العامة

45	المبحث الثاني: مرحلة صدمة أسعار النفط
45	المطلب الأول: تأثير تراجع أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري
52	المطلب الثاني: تأثير تراجع أسعار النفط على الإيرادات العامة
57	المطلب الثالث: تأثير تراجع أسعار النفط على النفقات العامة
62	المبحث الثالث: إتجاهات السياسة المالية في الجزائر
62	المطلب الأول: دور الوفرة المالية في التوسع
66	المطلب الثاني: مظاهر السياسة الإنكماشية المصممة لمواجهة الصدمة النفطية
70	المطلب الثالث: حوكمة السياسة المالية في الجزائر
71	خاتمة الفصل
72	الخاتمة
76	الملاحق
82	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020.	43
02	تأثير تراجع أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2020.	47
03	تأثير تراجع أسعار النفط على التشغيل خلال الفترة 2000 - 2020.	50
04	تأثير تراجع أسعار النفط على الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 - 2020.	52
05	تأثير تراجع أسعار المحروقات على الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 2000 - 2020.	54
06	تأثير تراجع أسعار النفط على النفقات العامة.	57
07	تأثير أسعار النفط على نفقات التسيير والتجهيز.	59
08	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات.	63

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	تطور حجم الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 - 2020.	01
37	تطور إيرادات الجباية العادية والبتروولية خلال الفترة 2000 - 2020.	02
39	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020.	03
40	تطور نفقات التشغيل والتجهيز خلال الفترة 2000 - 2020.	04

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
77	تطور حجم الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 - 2020.	01
78	تطور إيرادات الجباية البترولية والعادية خلال الفترة 2000 - 2020.	02
79	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000 - 2020.	03
80	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000 - 2020.	04
81	تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2020.	05



مقدمة



تمهيد:

تعد السياسة الاقتصادية العامة كل ما يتعلق بإتخاذ القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية معينة متمثلة في سياسة نقدية وسياسة تجارية وسياسة مالية، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الإقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي.

والسياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة وتكييف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره، وتسعى إلى تحقيق أهدافه في حدود الإمكانيات المتاحة لها، لما يساهم في دفع عجلة النمو الإقتصادي إلى الأمام في إطار المبادئ التي تتبناها والأسس التي تقوم عليها.

يحضى النفط في الجزائر بأهمية بالغة إذ يعتبر أهم مورد في الإقتصاد الوطني، ومما لا شك فيه أن تقلبات أسعاره تؤثر وبشكل مباشر على أدوات السياسة المالية ومن ثم تأثر على الإقتصاد الوطني ككل، لذلك سعت الحكومة الجزائرية لإتخاذ جملة من الإجراءات تسعى من شأنها إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي حيث كان أول إجراء إتخذه الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، وذلك بغرض وضع كل الفوائض من الإيرادات بغية إستخدامها في حالة وجود عجز في الموازنة، كما عمدت الحكومة الجزائرية إلى تسديد كل الديون الخارجية خلال السنوات الأولى لفترة الدراسة وبالفعل تم تسديد معظم الديون خلال سنة 2006، ووضعت برامج تهدف من خلالها إلى تحسين الوضع الإقتصادي وإنتعاشه.

للسياسة المالية عدة عوامل تتحكم في إتجاهاتها من بين هذه العوامل الإنفاق الحكومي والضرائب، حيث أن الحكومة تتخذ سياسة مالية توسعية وذلك عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب، أو سياسة مالية إنكماشية من خلال تخفيض النفقات ورفع الضرائب وهنا تظهر أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة.

مشكلة البحث:

لا يمكن في الاقتصاد الحديث الإستغناء عن السياسة المالية و سواءا كان من الدول المتقدمة أو من الدول النامية وقد إستخدمت الجزائر خلال فترة الدراسة 2000 – 2019 العديد من أدوات السياسة المالية والتي سعت إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لزيادة العرض الكلي، مما أدى إلى زيادة مستويات الإستثمار والتوظيف و تحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، و السعي لتحقيق التوازن الإقتصادي العام.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي العوامل المحددة لإتجاهات السياسة المالية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2019/2000؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهداف ومحددات السياسة المالية وآلية عملها؟
- ما هي أهم أدوات السياسة المالية لمعالجة الإختلالات في الإقتصاد؟
- ما هي إتجاهات السياسة المالية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- يعتمد نجاح السياسة المالية على عدة عوامل ومحددات إقتصادية وسياسية تكون مواكبة للسياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها.
- من بين العوامل المحددة لإتجاهات السياسة المالية في الجزائر سعر البترول والبرامج الحكومية.
- تتخذ السياسة المالية في الجزائر عدة إتجاهات من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الدراسة في:

- معالجة أحد المواضيع الهامة والحديثة.
- المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في إقتصاديات الدول النامية والجزائر من بين تلك الدول حيث إهتمت بالسياسة المالية لتطوير إقتصادها.
- معرفة التأثير الناتج من تقلبات اسعار النفط، واتجاهات سياسة الانفاق العام على اتجاهات السياسة المالية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1. دراسة الباحث بلوفي محمد بعنوان "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970_2011" حيث تضمن أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في السعي لتحقيق نمو اقتصادي واختبار تأثيرهما على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج سانت لويس واستخدام برنامج EViews حيث توصل الباحث على أن اثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي اكبر وأقوى من اثر السياسة النقدية، وان قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية.
2. دراسة الباحث ضيف احمد بعنوان " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012" درست أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملاءمتها للاقتصاد الجزائري . حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي اما ما بين نفقات التسيير والناتج المحلي وجود علاقة عكسية .
3. دراسة الباحث محمد إبراهيم عثمان بعنوان "دور السياسة المالية في زيادة القدرة الإستيعابية للإقتصاد الفلسطيني" ودرست دور كل من السياسة الضريبية والإنفاقية في زيادة القدرة الإستيعابية للإقتصاد الفلسطيني.

حيث توصل الباحث إلى وجود تذبذب كبير في القدرة الإستيعابية للإقتصاد الفلسطيني وبشكل عام بقي الإقتصاد الفلسطيني عاجزا على إستيعاب كامل النمو في القوى العاملة الفلسطينية.

المنهج وأدوات الدراسة:

تم الإعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، ثم إستخدمت المنهج الإحصائي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال إستعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها، وتم الإستعانة ببرنامج (excel) من أجل تحويل الجداول والبيانات المتحصل عليها إلى منحنيات بيانية.

تقسيم الدراسة:

للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومحاولة ترجمة الأفكار المستخلصة في قالب علمي، وللوصول للنتائج المرجوة والمتوقعة من موضوع البحث، قسم البحث إلى فصلين، سبقتهما مقدمة عامة عرضت فيها مشكلة الدراسة، ليختم البحث بخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها.

وتتناول الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية وبدوره قسم إلى ثلاثة مباحث عالج المبحث الأول ملامح السياسة المالية وتضمن المبحث الثاني السياسة المالية في الفكر الإقتصادي وتم التطرق في المبحث الثالث إلى التعرف على أدوات السياسة المالية.

أما بخصوص الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان العوامل المحددة لإتجاهات السياسة المالية في الجزائر تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مرحلة الوفرة المالية، أما المبحث الثاني مرحلة صدمة أسعار النفط، فيما تضمن المبحث الثالث إتجاهات السياسة المالية.

صعوبات البحث:

- وجود بعض المعلومات المتناقضة فيما بينها في بعض المراجع.
- صعوبة جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من المواقع الإلكترونية وإختلاف قيمها.
- صعوبة الإلمام بكل جوانب الموضوع وذلك لإتساع فترة الدراسة والموضوع.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

المبحث الأول: ملامح حول السياسة المالية

المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الإقتصادي

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية.

تعد السياسة المالية من أحد المواضيع المهمة في الإقتصاد والمثيرة للنقاش وكونها أحد أدوات السياسة الإقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي نظرا للمكانة التي تحتلها في كل من الفكر التقليدي والفكر الحديث مما لفت إنتباه المفكرين والباحثين لدراستها بغية الوصول إلى الأهداف التي من شأنها معالجة المسار الإقتصادي.

وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية، نتيجة تطور الأفكار والنظريات التي تأخذ بها الدولة لمعالجة الأزمات الإقتصادية، وقد كان للأزمة الإقتصادية الكبرى عام 1929 التي تعرضت لها الإقتصاديات الغربية الأثر البالغ في هذا التحول، فمنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، وأصبحت تحتل مكانة هامة بين السياسات الإقتصادية، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني، من خلال مدى ضرورة التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى .
وعليه يتم دراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ملامح حول السياسة المالية

المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الإقتصادي

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

المبحث الأول: ملامح حول السياسة المالية

سوف يتم التعرض في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية بداية بتعريفها وأهدافها ومحدداتها وصولاً إلى آلية عملها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" و تعني حافظة النقود أو الخزانة¹.

وكانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية و دورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN، و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها، و لكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.

وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة².

بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل

¹ - طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

² - وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص431.

تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية¹.

كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف و التوجهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات².

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى³.

ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

¹ - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

² - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص323.

³ - أنظر: Philip . A. Klein, **the Management of Market**, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176.

المطلب الثاني: أهداف ومحددات السياسة المالية

يعتمد نجاح السياسة المالية على عدة عوامل إقتصادية وسياسية تكون مواكبة للسياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها.

1. أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق عدة أهداف¹:

- تحقيق إستقرار الأسعار Realization of stability

تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق إستقرار الأسعار، وخاصة في أوقات الكساد أو في ظروف الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مسوى التشغيل والأسعار ومستوى الدخل القومي ولأجل ذلك تقوم الحكومة بإتباع سياسة إنكماشية عند مواجهة الإقتصاد إلى التضخم تتمثل في خفض الإنفاق الحكومي وخاصة الإستهلاكي منه مع عدم التعرض إلى بنود الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية ولما لهذا الإجراء من تخفيض مستوى الطلب الكلي وإنخفاض في عرض النقد وإرتفاع القوة الشرائية للنقود وإنخفاض الأسعار، او بإتباع سياسة توسعية في حالة الكساد من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا.

- تحقيق مستوى التشغيل الكامل Realization of Full Employment

إن تعرض معظم إقتصاديات العالمية إلى إرتفاع معدلات البطالة أثناء أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي إلى أن يكون للسياسة المالية دور هام في معالجة تلك المشكلة وذلك من خلال رفع الطلب الكلي الفعال عن طريق المساهمة في زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ومن ثم زيادة حجم الإستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة والقدرة على تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة، وتأخذ الحكومة دور فعال في تحديد الطلب الكلي سواء كان بشكل مباشر كما يحدث في حالة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات أو غير مباشرة كما في حالة المدفوعات التحويلية المختلفة التي تقوم الحكومة بها أو يأخذ الدور الحكومي صورة غير مباشرة عن طريق إستخدام الضرائب للتأثير على حجم الدخل المتاح للقطاع الخاص، ويتضح مما سبق أن

¹- د.رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة من التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص: 79-81.

للسياسة المالية دورا مهما في كثير من الأحوال لتحقيق الإستقرار في مستوى التشغيل والدخل وتقوم بدور إيجابي وذلك لقيامها بموازنة ومساندة الإستثمار الخاص والعمل على سد الثغرات التضخمية والإنكماشية التي تطرأ على مستوى الدخل نتيجة لنقص حجم الإستثمار الخاص أو لزيادة الإنفاق النقدي الذي يلي حاجة المجتمع من العملة وبدون إحداث تضخم.

- تحقيق النمو الإقتصادي Realization of Economic Growth

إن إستخدام أدوات السياسة المالية تؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، إذ تؤدي هذه الآلية إلى زيادة الإستثمارات وبالتالي زيادة الدخل عبر عمل (المضاعف) ومن ثم تحفيز الطلب الكلي وزيادة الناتج القومي الإجمالي أي قيام السياسة المالية بتعبئة الموارد لتمويل الإستثمارات الإقتصادية والإجتماعية والقيام بدور فعال في النشاط الإقتصادي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة عبر تحسين دوافع العمل والإستثمار والإدخار، ولاسيما أغلب الدول بحاجة إلى أعمار إقتصادياتها ورغبتها في تحقيق النمو في طاقاتها الإنتاجية والإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة ودفع إمكانات الإنتاج على الأعلى.

2. محددات السياسة المالية:

تتوقف السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها:

- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:

تعد الضرائب الرافد الأساسي للإيرادات العامة وتناسب أهمية الضرائب في الإيرادات العامة تناسباً طردياً مع درجة التقدم الإقتصادي للدولة، ومن جهة تزداد أهمية ضريبة الدخل كلما إزداد تقدم البلد إقتصادياً، ولا شك أن لكفاءة الجهاز الإداري الذي تتاط به الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب إبتداءً من التشريع (سن القوانين التي تعينها وتحدد نسبها)، مروراً باللوائح التنظيمية التي تترجم ملك القوانين إلى إجراءات وانتهاءً بالربط والتحصيل.¹

- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال إختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على إختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دوراً هاماً في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه وعندما يخطط واضعي السياسات المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه

¹ - حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 186.

المستويات في إختيار السياسات الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد المؤسسة معينة يحسن إستغلالها وتتفق في المجال الذي خصت له دون تبذير أو خطأ أو إسراف.¹

- وجود سوق مالي:

وردت سابقا سياسات يتبعها البنك المركزي في محاولاته التأثير على الأوضاع الاقتصادية ومن هذه السياسات سياسة السوق المفتوحة وتبين أن السوق المالي توفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية والنقدية، ومن هنا فإن وجود السوق المالي المنظم في بلد معين ودرجة تنظيمه تحدد صيغ السياسات المالية الملائمة²

- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:

إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر من خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة³، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن هذا الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

المطلب الثالث : آلية عمل السياسة المالية:

إن عمل السياسة المالية و آلية تنفيذها مرتبطة أساسا بالمناخ الإقتصادي العام، و السياسة المالية المنتهجة هي محاولة لعلاج هذا المناخ الإقتصادي، و حالة الإقتصاد تتراوح بين أربعة مواضع هي كما يلي: الركود والكساد، الإنتعاش، الرواج.

و في ما يلي الحالات التي تستوجب تدخل السياسة المالية بألياتها للخروج بالإقتصاد من الحالات الإختلال الموجودة.

1. حالة التضخم:

يعد التضخم من المشاكل الإقتصادية التي تصيب إقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والإجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على إقتصاديات تلك البلدان و

¹ - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق ، ص 187.

² - محمد اريا الله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، "غير منشورة"، جامعة الجزائر -3-، 2011، ص10.

³ - نفس المرجع السابق، ص10.

يعرف التضخم على أنه الإرتفاع العام و المستمر في مستوى العام للأسعار الذي لا يوافقته زيادة في الإنتاج.

• السياسة المالية في علاج التضخم:

إن آلية علاج التضخم في السياسة المالية تعتمد أساسا على الأدوات هذه السياسية و المتمحورة أساسا في الإيرادات العامة و النفقات العامة، وبغض النظر عن إختلاف التفسيرات المؤدية للتضخم إلا أنه له نتائج سلبية على الإقتصاد ككل والتوجه العام لمعالجة الظاهرة تعتمد أساسا على تقليل الإنفاق و زيادة التحصيل في جانب النفقات، هذا على المدى القصير والمتوسط، أما على المدى الطويل فهو دعم القاعدة الإنتاجية لمواكبة فائض الطلب الموجود في السوق.

2. حالة الكساد :

وهي حالة سلبية يمر بها الإقتصاد ككل، و يظهر الكساد في الإقتصاد حينما يعاني من حالة إنخفاض مستوى الطلب الكلي و المقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية و وجود بطالة بأنواعها، أي أن النشاط يمر بحالة تباطؤ، و تبدو في الإقتصاد المظاهر التالية¹:

- إنخفاض حجم الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني.
- إنخفاض حجم الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص نتيجة إنخفاض مستوى الكفاية الحدية الرأس المال.
- إزدياد معدلات نمو البطالة بإستمرار وإنخفاض دخول العمل.
- إنخفاض المستوى العام للأسعار وإرتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.
- هجرة الرأس المال إلى الخارج بحثا عن فرص عمل أو إستثمار أفضل. إن هذه المظاهر السابقة تتطلب قيام الحكومة بالبداية بسياسة مالية توسعية تعمل على تلافي تعمق الركود و البداية بحركة توسعية تعمل على رفع مستوى الطلب الكلي.

¹ - خالد واصف الوزني وأحمد حسين رفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر. سنة 2007 ، ص 246.

• السياسة المالية في علاج الكساد:

- في حالة الكساد تنتهج الدولة بما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، و هذا ما وقع و نادى به الإقتصادي كينز في الأزمة الإقتصادية لسنة 1929م و في هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي¹:
- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، مما يساعد في زيادة مستوى الطلب الكلي
 - تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية، مما يؤدي إلى زيادة الميل نحو الإستثمار، وإرتفاع دخول الأفراد و زيادة القوة الشرائية.
 - إستخدام مزيج من زيادة الإنفاق و تخفيض الإيرادات (الضرائب)، بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى زيادة مستوى طلب الكلي في الإقتصاد.

¹ - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الإقتصاد السوري، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 81.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الإقتصادي.

مع التطورات المتسارعة للأفكار الإقتصادية لدى مختلف المفكرين، بالإضافة إلى تشعب وظائف الدولة، اتضح أن مفهوم الدولة الحارسة لم يعد كافياً لمسايرة معطيات ومتطلبات المتغيرات التي طرأت، والرؤية التي سادت منذ أن ساد العالم الكساد الكبير 1929، و المتمثلة في تحجيم دور الدولة، برزت أفكار و نظريات الإقتصادي كينز، والتي جاءت معاكسة لأصحاب النظرية الكلاسيكية التي كانت ترى أن دور الدولة يقتصر على مجالات محصورة مثل الأمن و الحماية، العدالة و الدفاع و أن النشاط الإقتصادي لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه، وبعد عجز إقتصاديات الدول على إعادة توازها بطريقة آلية كما كان يرى الكلاسيكيون بدأ المجال يتسع بأفكار مغايرة تماماً، فأوضح الإقتصادي كينز بنظرياته كيف أن الدولة وتدخلها له دور فعال في الإقتصاد .

وسنعرض لمحة بسيطة عن أفكار مختلف المدارس الإقتصادية و رؤيتها للسياسة المالية .

المطلب الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.

إحتلت السياسة المالية مكاناً بارزاً في مختلف الميادين الإقتصادية، والإجتماعية والسياسية خلال الربع العشرين نتيجة التطورات التي تعرض لها الإقتصاد الرأسمالي، فقد إنبتقت النظرية المالية التقليدية عن المذهب الإقتصادي الكلاسيكي الذي كان من أهم إفتراضاته أن النظم الإقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل أتوماتيكياً، وبالتالي لا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي للمجتمع وحصراً وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية وعلى هذا أصبح من الضروري في نظر هذا المذهب المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة، بمعنى أن تتساوى الإيرادات مع النفقات دون أن يكون لها أثر في تحقيق أهداف معينة وكانت الميزانية هذا المعنى ميزانية محايدة . لذلك كانت الدولة لا تتوسع في نفقاتها و تعتمد على الضرائب فقط لمواجهة هذه النفقات دون اللجوء إلى الإقتراض الداخلي أو الخارجي. وبات دور الموازنة العامة تامين التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مما دفع التقليديين إلى رفض اللجوء إلى عجز الموازنة حتى من خلال إستخدام القروض التمويل النفقات العامة إلا إستثناء، إذ حينما يخصص هذا العجز لتغطية نفقات إستهلاكية سوف يؤثر بشكل سلبي على الإستثمارات الخاصة ويخلق التضخم، كما يرفض التقليديون تكوين فائض مالي لأن ذلك سوف يدفع الدولة إلى تحصيل مبالغ من الأفراد يمكنهم إستثمارها في مجال الإنتاج ولهذا اعترفوا بضرورة الإنفاق العام بقدر المستطاع وبالنتيجة

أصبح توازن الموازنة في ظل الفكر المالي التقليدي هو المبدأ الثاني الذي ينبغي تحقيقه بين الإيرادات العامة و النفقات العامة¹.

ومن أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون ساي للأسواق ومدلول اليد الخفية لأدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الإقتصادية والمنافسة التامة، قانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق طلبه"² ومعنى هذا القانون هو أن زيادة الإنتاج لن تؤدي فقط إلى زيادة العرض بل ستؤدي أيضا إلى زيادة الطلب في نفس الوقت و بنفس النسبة حيث لا يوجد عجز عام في الطلب أو فائض عام في العرض، ويؤكد العلاقة السببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي .

ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا، فإن أي زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة لها في الإنفاق على السلع والخدمات، وكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد .

ولكي ترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة فلا بد إذن من زيادة الإنتاج بغض النظر عن الطلب القائم في السوق وقتئذ سيخلق العرض الجديد طلبه. فإذا ما ترك الفرد القطاع الخاص حرا في بيئة تتوفر فيها كل ضمانات الحرية الإقتصادية يسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثرواته وتحقيق مصلحته الشخصية فإنه لن يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة حيث تصبح كافة الموارد الإقتصادية المتاحة موظفة توظيفا كاملا³.

ولقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، والفريد مارشال، يؤمنون ميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما⁴، وان موارد المجتمع كافة ستستغل بأقصى درجة و بشكل مستمر إذا لم تتدخل الدولة في المجال الإقتصادي. ومن ثم كانوا يؤمنون بمبدأ حيادية السياسة المالية وضرورة الإحتفاظ بموازنة للدولة متوازنة، فالضرائب يجب فرضها بحيث تكون لها أقل اثر على الإنتاج والأثمان، الإستهلاك والتوزيع و الإنفاق لا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا.

وبقيت هذه حال السياسة المالية إلى أن تتالت الأزمات الإقتصادية وعلى الأخص الأزمة العالمية التي إجتاحت أرجاء العالم في سنة 1930 وتوالت الحروب وتضخمت موازنات الحكومات بسبب هذه

¹ - محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص: 43-44.

² - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 21.

³ - حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص ص: 21-22.

⁴ - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 21.

الحروب وانتشرت الروح الديمقراطية وسادت المبادئ الاشتراكية كثيرا من بقاع العالم وطالب الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الإقتصادي لرفع مستوى المعيشة .

مما سبق نجد أن الافتراضات التي بني عليها الفكر الكلاسيكي للسياسة المالية قد أثبتت فشلها وعدم فعاليتها في معالجة الأزمات الإقتصادية، بل وقد كانت سببا في تفاقمها وازدياد حدتها، ومن ثم إلحاق الضرر بالإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي.

لقد هاجم كينز في كتابه (النظرية العامة للإستخدام والنقود والفائدة) أفكار التقليديين وبين أن الإدخار والإستثمار يميلان إلى التعادل من خلال التغيرات في الدخل، وأن التوازن يحدث ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل وإنما عند أي مستوى من المستويات العمالة والدخل وأنه يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، وأن العبرة ليست بتوازن موازنة الدولة وإنما المهم هو توازن موازنة الإقتصاد القومي، وأن فكرة تحقيق التوازن التلقائي للإقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة التي إبتدعها الكلاسيك أصبحت من الأفكار القديمة إذ أوضح كينز إمكانية حدوث توازن للإقتصاد عند مستوى أكبر من التوظيف الكامل حيث تظهر الفجوات التضخمية وهذا لا بد من تدخل الدولة لغلق هذه الفجوات من خلال سياسات إقتصادية إنكماشية، أما إذا حدث التوازن عند أقل مستوى التوظيف الكامل سوف تظهر الفجوات الإنكماشية والتي يمكن معالجتها إذا أخذت الدولة بسياسات إقتصادية توسعية (تخفيض الضرائب، زيادة الإنفاق الحكومي) لذلك فإن الفكر الكينزي يعطي دورا كبيرا للطلب الفعال في معالجة الفجوات التضخمية والإنكماشية، بعد أن كان هذا الدور متجاهلا في ظل المدرسة التقليدية، وذلك من خلال التأثير على مكونات الطلب الكلي يمكن التحكم في مستوى التوظيف، أي يمكن للسياسة المالية أن تقوم بزيادة الطلب الكلي من أجل أن يساوي العرض الكلي وعندها يتحقق التوازن من خلال ما يلي:

- زيادة مشتريات الدولة من السلع وخدمات.

- زيادة المدفوعات والإعانات وتخفيض الضرائب.

ويري كينز السياسة المالية عبر أدواتها أداة فعالة في مكافحة البطالة والكساد الناتج من عجز الإنفاق الإستثماري الخاص لتدخل الدولة لتكملة النقص في حجم الطلب الكلي الإنفاق الإستثماري الإستهلاكي وتساهم في زيادة الميل للإستهلاك وبالتالي زيادة الدخل القومي من خلال عمل المضاعف،

ولابد من الإشارة إلى الدور الذي يلعبه الإستثمار الخاص في موازنة الإقتصاد القومي للنظام الرأس مالي لذلك يتحدد دور السياسة المالية بموجب ذلك في خلق بيئة مناسبة لتطور الإستثمار الخاص ونموه والعمل على تلطيف حدة التقلبات التي يتعرض لها النشاط الإقتصادي الكلي والسعي لغلق الفجوات التضخمية، وأن السياسة المالية في هذا النظام تسعى إلى تحقيق التوازن والإستقرار للموارد الإنتاجية، وتخليص المجتمع من مساوئ التضخم والبطالة. وقد بين كينز في نظريته العامة أن الكلاسيك غير قادرين على حل مشاكل البطالة وآثار الدورات الاقتصادية وذلك لإعتقاده الراسخ بأن حجم التوظيف في الإقتصاد يتوقف على مبدأ الطلب الفعال، وأن سياسات الضرائب والإنفاق يجب أن تحدد من خلال إحتياجات الطلب في الإقتصاد القومي وليس في الرغبة في تحقيق المساواة بين الإيرادات والنفقات، وأن تكون السياسة المالية أداة للإستقرار وأن يراعي صانعي السياسة فيها نقطتين مهمتين:

- التوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية.
- أثر العوامل الاقتصادية والسياسية على توقيت وإتجاه التغيرات المالية.

وأن الفكر الكينزي يرى أن مسألة التوازن في الإقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة بالموضوع غير المهم ، حيث يمكن تحقيقه بأقل من سنة أو حتى مع وجود البطالة وأن قانون ساي للأسواق لم يعد يحظى بالقبول العام طالما تم إقرار العجز أو القصور في الطلب الكلي، وبالتالي ينبغي على الدولة أن تقوم بإجراءات من شأنها معالجة هذا الوضع، وذلك بإستخدام القواعد المالية السليمة عن طريق الإنفاق في المغطى بالإيرادات لاجل دعم الطلب¹، وأصبحت مسألة إدارة الطلب الطلي تحضى بإهتمام كبير ولاسيما بعد إنتقال التحليل الإقتصادي إلى المستوى الكلي.

المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر الإسلامي.

الدولة الإسلامية هي أول من إستخدم الموازنة العامة بعنصرها الإيرادات والنفقات كوسيلة إقتصادية فعالة تؤدي إلى زيادة الإنتاج ونمو الإقتصاد نمو حقيقيا متوازنا في جميع قطاعات النشاط الإقتصادي طبقا للحاجات العامة بعيدا عن التضخم وآثاره الضارة بالإقتصاد الوطني.

وكان من أهم أدوات السياسة المالية في الإسلام ما يلي:

¹ - د.رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص ص: 67-69.

1. فريضة الزكاة كأداة للسياسة المالية:

فريضة الزكاة هي أكبر موارد الدولة الإسلامية الدائمة فهي ركن من أركان الدين، وهي تفرض على الأموال النامية أو المفترضة النماء إذا بلغت النصاب وحال عليها حول يؤديها المسلمون جميعا لا تفرق بين متساويين ولا تساوي بين مختلفين في المركز المالي يخضع لها الجميع دون تمييز بين فرد آخر و إمتياز طبقة دون أخرى.

وهذه الفريضة من أفضل أدوات السياسات المالية وأيضا النقدية ومن أقوى أدواتها أثرا في التأثير على الإقتصاد الوطني بما يحقق له النمو والاستقرار، فقد فرضت على الاغنياء لترد على الفقراء الذين يزداد لديهم الميل الحدي للإستهلاك ويتناقص لديهم الميل الحدي للإدخار، وعكس الأغنياء الذين يقل ميلهم الحدي للإستهلاك ويترتب على تحصيل الزكاة من هؤلاء الأغنياء وتوزيعها على مستحقيها من الفقراء والمحتاجين تزايد الميل الحدي للإستهلاك في المتوسط مما يزيد من الطلب الفعال التي يؤثر في حجم التوظيف الذي يتوقف بدوره على كمية الإنفاق على الإستثمار، فمن المعلوم أن الناتج القومي هو عبارة عن السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة من كل من السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات الإستهلاكية وتلك المستخدمة في الإستثمار، فالإنتاج القومي يعادل قيمة السلع الإستهلاكية وقيمة السلع الإستثمارية ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية¹:

$$\text{الإنتاج القومي} = \text{الإستهلاك} + \text{الإستثمار} .$$

$$ت = هـ + ث . \text{---}(1)$$

حيث : ت : الإنتاج القومي .

هـ : الإستهلاك .

ث : الإستثمار .

وهذا الناتج القومي (ت) هو مجموع القيم المضافة المتولدة من النشاط الإنتاجي في فترة زمنية معينة ، والقيمة المضافة المتولدة تعادل في نفس الوقت مجموع العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج

ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$\text{الناتج القومي} = \text{بسرر التكلفة} = \text{الدخل القومي}$$

$$\text{أي أن : } ت = د . \text{---}(2)$$

¹ - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، مصر، ص ص: 182 - 183.

لما كانت : ت = هـ + ث من المعادلة (1)

ت = د = هـ + ث — (3)

حيث : د : الدخل القومي .

الزكاة كأداة للسياسة المالية تؤدي إلى زيادة النشاط الإقتصادي وزيادة الدخل القومي ولكنها في الوقت ذاته لا تؤدي إلى التضخم ورفع الأسعار، ولكنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح المجتمع فتزيد من دخول الفقراء والمحتاجين ولا تنقص من دخول الأغنياء الذي يستثمرون أموالهم ولا شك أنه سيعود عليهم جزء من آثار إنفاق مستحقي الزكاة لأسهمهم وتزيد المنافع الكلية للمجتمع كأثر من الآثار التوزيعية للزكاة مع المحافظة على القوة الشرائية وسرعة دوران النقود في المجتمع فهي لا تؤدي إلى التضخم بآثاره الضارة وتحمي المجتمع من الكساد ولها أفضل الأثر في نمو وتطور الإقتصاد الإسلامي¹.

2. سياسة التمويل بالعجز أو التمويل بالفائض:

بينا كيف إستعمل الفكر الإقتصادي الحديث هذه السياسة كبديل لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة والتي كان يؤمن بها الفكر التقليدي وقد وضع ابن خلدون في مقدمته التي سبقت ظهور الفكر الإقتصادي الحديث ونظريته المالية والتعويضية خمسة قرون سياسة التمويل بالعجز والتمويل بالفائض وقد تركز ابن خلدون على الضرائب كأسلوب لهذا التمويل لأن الضرائب في ذلك العصر كانت الأسلوب والمورد الرئيسي لآيرادات الدولة بما فيها الدولة الإسلامية في ذلك الوقت وأن اختلفت في العدالة وتباينت أنواعها ومصادرها.

وفي ذلك يقول ابن خلدون: " و إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطو للعمل و رغبوا فيه فيكثر الإعتماد و يتزايد لحصول الاغتباط بقلّة المغرم وإذا كثر الاعتماد كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها"²

أما إذا زادت الوظائف والوزائع وزادت الدولة في كل وظيفة و وزیعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس... ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار ... حتى تنقل المغارم على الرعايا ... فتتقبض كثير من الأيدي عن الإتمار جملة فتتقص جملة الجباية حينئذ تلك الودائع، وفي هذا الشأن ينبه ابن خلدون الدولة إلى خطأ سياستها المالية بزيادة الضرائب عن حد معين فينبه أن هناك طاقة

¹ - عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص: 187.

² - عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ص: 279.

ضرورية لا يجب على الدولة أن تتعدها وإلا أدى ذلك إلى الإحجام عن العمل في هذه الأنشطة مما يقلل من حصيللة الضريبة بعد إرتفاع سعرها ومن الخطأ أن يزيد القائمون على أمر مالية الدولة سهر هذه الضرائب مرة أخرى لتعويض ما نقص من حصيلتها مما يؤدي مرة أخرى إلى خفض الحصيللة وليس زيادتها وإلى حالة من الركود والإنكماش الذي يعود على الدولة يأخم العواقب. فيذكر ابن خلدون: "فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبرا لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة "

وبعد هذه النتيجة يطالب ابن خلدون الدولة بخفض الوظائف على المعتمرين ما أمكن فيؤدي ذلك إلى الرواج الإقتصادي الذي يعود على الدولة بالنفع وبزيادة الإيرادات فيكمل حديثه قائلا: "لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها (الدولة) وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن فبذلك تنبسط النفوس إليه لتقنتها بإدراك المنفعة فيه"

ومن جانب آخر يحث ابن خلدون الدولة على ترشيد الإنفاق العام وضغط نفقاتها وعدم تدرجها في عوائد الترف وفي العطاء وكثرة الأرزاق حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة الضرائب لتغطية هذا الإنفاق المتزايد ولأنه يجب على الدولة ألا تزيد من إنفاقها الجاري زيادة غير مخططة حتى في أوقات الرواج فزيادة الإيرادات في مثل هذه الحالات قد يغري الدولة بزيادة الإنفاق الجاري مما يؤدي إلى التضخم ومن ناحية أخرى لا يمكن للدولة بعد ذلك من خفض هذا الإنفاق لإعتبارات إجتماعية وسياسية لأن معظمه يتعلق بالأرزاق مما يسبب للدولة أزمات مالية وسياسية وقد حدث مثل ذلك لمالية الدولة الإسلامية في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه. كما قد تلجأ الدولة لزيادة الإنفاق العام كأحد أسلحة السياسة المالية للتخلص من حالة الركود الإقتصادي¹، ولذلك يجب على الدولة أن توازن بين سياسة التدخل في بعض الأنشطة الخاصة في الإقتصاد بغرض زيادة إيراداتها وبين ما تحصل عليه من إيرادات في شكل ضرائب على هذه الأنشطة وإن زيادة الرواج في الأسواق يزيد من حصيللة الضرائب ولا يجب أن يغري ذلك الدولة بالتدخل في هذه الأنشطة.

¹ - عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص: 191.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

إن التأثير الحقيقي للسياسة المالية يتأتى عن طرق الأدوات التي تستخدمها، و الضمان الحقيقي لنجاح هذه السياسة قدرة الدولة على التحكم بأدائها، و ذلك بشقيها من جانب الإيرادات أو جانب النفقات، و لم تصبح النفقات العامة مجرد وظيفة للدولة للقيام بمهامها بل أصبحت أداة فعالة للتأثير على الإقتصاد، و بالمقابل أصبحت إيرادات الدولة هي الأخرى وسيلة منتهجة لتحقيق أهداف السياسة المالية، أو عن طريق الموازنة العامة و التي وفي وقت سابق كان العجز المسجل فيها مؤشرا سلبيا في الإقتصاد.

سوف يتم التطرق في هذا المبحث بشيء من التفصيل كلا من النفقات العامة و الإيرادات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة و الضرائب.

المطلب الأول: النفقات العامة

تعد النفقات العامة من بين أحد أدوات السياسة المالية التي تؤثر من خلالها على الطلب الكلي في الإقتصاد بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة.

1. تعريف النفقات العامة:

يعرف الإنفاق العام على أنه: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة" هذا مع التنويه إلى أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، و من مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى، و يقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، ترتبط بأهداف السياسية المالية المتفق عليها، و المرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع¹.

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال إقتصادي أو نقدي يصدر عن دولة أو أي شخص معنوي عام يقصد تحقيق منفعة عامة².

¹ - موسى رحمانى، نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع و آفاق، جامعة تلمسان، 29-نوفمبر 2004، ص. 03.

² - عبد الله أحمد الدباش، ميسون مجيد الناصر، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003-2016، مجلة جامعة جيهان، اربيل العلمية، جامعة دهوك، العدد(2)، (الجزء-c)، 2018، ص:539.

2. تصنيفات النفقات العامة:

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1.2. نفقات التسيير: ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، المتكونة من

أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، معدات المكاتب، أي أنها عبارة عن النفقات التي تدفع من

أجل المصالح العمومية والإ اعتمادات المخصصة، والإدارة كجزء من النفقات الفعلية¹.

وهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هيكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير

دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث نوزع الدوائر في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى

حد كبير مع دور الدولة المحامية ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الإقتصادية والإجتماعية

وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الإستهلاكية

2.2. نفقات التجهيز (الإستثمار):

ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإئتمانية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف

القطاعات²: * الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة.

* إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص.

* النفقات الأخرى برأس المال.

3. أسباب الزيادة في النفقات العامة:

إن الزيادة في حجم النفقات العامة للدولة ليس بالضرورة أن يكون دائما زيادة تتمثل في كمية

ونوعية الخدمات المقدمة للأفراد، بل قد تكون زيادة رقمية، ويمكن أن نميز نوعين من الزيادة في النفقات

العامة.

1.3. الزيادة الحقيقية في النفقات العامة:

¹ - العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باتنة -1، العدد(5)، 2016، ص: 204.

² - عبد الجليل شليق، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2018، ص: 13.

هناك العديد من أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة¹:

- تطور الصناعة وما يترتب على ذلك من هجرة القرى إلى المدن، وإزدحام السكان بها وزيادة الإنفاق على المرافق العامة
- إزدياد الثروة المفرطة وارتفاع مستوى الكثافة، وهذا ما يزيد في حاجات الفرد الخاصة وتبعاً لذلك تزداد حاجاته العامة أي تلك التي يقع على الحكومة عبء القيام بها.
- الأزمات ومحاولة التخفيف من حدها.

2.3. الزيادة الظاهرية في النفقات العامة:

تتمثل أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في ما يلي²:

- تغيير قيمة النقود، مثلاً الانخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى زيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية في جزء منها، وهذه الزيادة تعتمد على حجم الانخفاض في قيمة النقود.
- تغيير القواعد الفنية لإعداد الحسابات العامة، يؤدي تغيير القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة أحياناً إلى الزيادة الظاهرية في النفقات العامة.
- قد تستفيد الدولة من بعض أنواع النفقات العامة كما في حالة قيامها بتسديد أقسام الدين العام وفوائده.

4. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

نبرز نوعين من الآثار الاقتصادية على النفقات العامة:

1.4. الآثار المباشرة: تتمثل في ما يلي³:

¹ - فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص ص: 46-47.

² - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011، ص ص: 88-89.

³ - أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر-3، 2015، ص ص: 103-104.

- الأثر على إعادة توزيع الدخل: يقصد بتوزيع الدخل الكيفية التي يوزع بها بين شرائح المجتمع ويظهر أثر النفقات العامة على هذا الأخير عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات مرتفعة الدخل وتقوم النفقات العامة بدور المتم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود.
- أثرها على الإستهلاك: يؤثر الإنفاق العام على الإستهلاك بطريقة مباشرة من خلال ما يحدث من زيادة أولية على السلع الإستهلاكية بسبب هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشر للإنفاق العام في الإستهلاك الوطني من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد.
- أثرها على الأسعار: يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة بإستعمال الوسائل المتوفرة لديها في إطار برامجها الإنفاقية بواسطة رفع المنح والإعانات، أو الإشراف المباشر على الإنتاج، وكذلك تطبيق السياسة الضريبية، كما يمكننا التأثير على العوامل المحدد للأسعار أي العرض والطلب كتوجيه المستهلك المنتج.

2.4. الآثار الغير مباشرة: تتمثل في ما يلي¹:

- أثر المضاعف: يشير المضاعف في التحليل الإقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الإستهلاك، حيث أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الإقتصادي، ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للإستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للإستهلاك والعكس صحيح، وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للإستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة إلى أخرى، ولذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات وفي مختلف الفئات.
- أثر المعجل: يقصد به في التحليل الإقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية، حسب كينز

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 130.

يتتبعها على نحو حتمي زيادات في الطلب على السلع الإستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن المنتجين لهذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم¹.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

إن التطور الذي عرفته الدولة في مختلف الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي ترتب عنه تزايد النفقات العامة، الشيء الذي يدفع الدولة إلى البحث عن الإيرادات الكافية لتغطية النفقات المتزايدة، والإيرادات العامة هي المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وهذه الموارد متعددة، نقوم من خلال هذا المطلب بتوضيحها:

1. تعريف الإيرادات العامة

يمكن تعريف الإيرادات العامة بمجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف "الاقتصادية والاجتماعية والمالية".

يظهر من هذا التعريف أن الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مصادر: الإيرادات السيادية وفي مقدمتها الضرائب والرسوم، والإيرادات الاقتصادية التي تعبر عن إيرادات الدولة من أملكها ومشروعاتها الاقتصادية، أما المصدر الثالث فهو الإيرادات الائتمانية ويمثل القروض المحلية والخارجية التي تحصل عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة².

¹ - كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، (غير منشورة)، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015، ص: 24.

² - ماذا يعني علم المالية العامة؟، دراسة معدة من طرف وزارة المالية، الكويت، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.mof.gov.kw/study3.doc> page consultée le (05/08/2006) ، ص. 01.

2. أنواع الإيرادات العامة¹:

كما وضحنا من خلال التعريف السابق أن الإيرادات العامة يمكن أن تأخذ كل من الشكل السيادي والاقتصادي وكذا الائتماني:

1.2. الإيرادات السيادية: تمثل الإيرادات السيادية الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، وذلك لما تمتلكه من سيادة في ذلك وتتمثل في كل من الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات وغيرها من الإيرادات التي تذهب إلى خزينة الدولة. سنركز فقط على الضرائب والرسوم لما لها من علاقة بدراستنا هذه.

1.1.2. الضرائب: يمكن تعريف الضريبة أيضا بذلك "الاقتطاع المالي الذي يكون في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، وذلك تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك"².

2.1.2. الرسم: يعرف الرسم على أنه عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من قبل إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله³. كما يمكن تعريفه بذلك المورد المالي الذي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة، تنفرد الدولة بأدائها، كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء، أو رسوم التسجيل بالجامعة... الخ⁴.

2.2. الإيرادات الاقتصادية: تتمثل الإيرادات الاقتصادية في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها أو ما يطلق عليها بالدومين سواء كان عاما أو خاصا، أضف إلى ذلك ما تحصل عليه من الثمن العام. نوضح ذلك من خلال النقاط التالية:

¹ - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدر الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص: 113.

² - د. علي زغودو، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص، 176.

⁴ - ماذا يعني علم المالية العامة؟، مرجع سابق، ص. 04.

⁴ - محمد الصغير بعلي، ديسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع - عنابة -، الجزائر، 2003، ص: 59.

1.2.2. إيرادات أملاك الدولة: وتسمى أيضا بأموال الدومين، وتطلق على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستعمال العام أو الاستعمال الخاص¹.

- **الدومين العام:** هو كل ما تملكه الدولة من أملاك مخصصة للنفع العام والذي يخضع للقانون العام مثل الموانئ، الجسور، الطرق، المطارات، الغابات، الحدائق العامة... الخ. ويتميز الدومين العام بعدة مميزات لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة ولا يجوز تملكه بالتقادم، ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري، والغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة،

ولكن هذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق أو المطارات... الخ².

- **الدومين الخاص:** هو كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة والذي يخضع لأحكام القانون الخاص، (كالأفراد والمشروعات الخاصة). لا يخصص الدومين الخاص للمنفعة العامة، إضافة إلى أنه يدر إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة. يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

- **الدومين الزراعي:** ويشمل كل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.
- **الدومين الصناعي والتجاري:** ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة، بمختلف طرق الاستغلال سواء استثمار مباشر أو شراكة أو تأميم كلي أو جزئي.
- **الدومين المالي:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل

¹ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بدون الطبعة، بدون سنة النشر، ص ص: 95-96.

² - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، إقتصاديات المالية العامة، دار المناهج عمان، 2005، ص ص: 85-87.

عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.¹

2.2.2. الثمن العام: هو إيراد عام تأخذه الإدارة نظير خدماتها وهو يتحدد -عادة- طبقا للعرض والطلب انطلاقا من مبدأ المنافسة². أو هو ذلك المبلغ الذي يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الدولة كخدمات الكهرباء، المياه، البريد... الخ. ويعتبر أحد الوسائل التي يمكنها تحقيق إيراد عام للدولة يتمثل في مقدار الأرباح التي تحققها من ممارسة بيع السلع والخدمات للأفراد. يتم تحديده وفق عدة حالات³:

- في حالة أن تستهدف الدولة أغراض إجتماعية: يتحدد الثمن في هذه الحالة عند المستوى الذي يتيح للطبقات محدودة الدخل من الحصول على السلعة أو الخدمة التي ينتجها المشروع بأسعار مناسبة.
- في حالة رغبة الدولة في الحصول على إيرادات مالية: في حالة المنافسة الكاملة بين مشروعات الدولة ومشروعات الأفراد، تسعى الدولة إلى تحقيق الربح حيث تنزل إلى مستوى الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي ويتحدد ثمن السلعة عند الثمن العام لتمييزه عن الثمن الخاص الذي يتعلق بمعاملات الأفراد. أما في حالة الاحتكار، تمنع الدولة فيها الأفراد من ممارسة نشاط تجاري أو صناعي بقصد الاستقلال بتحديد ثمن السلعة أو الخدمة حتى يمكن الحصول على أكبر قدر ممكن من الإيرادات المالية للخزانة العامة.

3.2. الإيرادات الإئتمانية: تتمثل الإيرادات الإئتمانية في كل ما تحصل عليه الدولة من قروض بمختلف أشكالها، سواء محلية أو أجنبية، إضافة إلى الإيرادات الناجمة عن الإصدار النقدي أو ما يطلق عليه بالتمويل بالتضخم. تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات لتمويل عجزها الموازي وذلك في حالة قصور أو عدم كفاية مصادرها الإيرادية الأخرى (الإيرادات السيادية والإيرادات الاقتصادية)

¹ - د. دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005، ص: 176.

² - د. محمد الصغير بعلي، د. بيسرى أبو العلا، مرجع سابق، ص. 59.

³ - ماذا يعني علم المالية العامة؟، مرجع سابق، ص. 05.

1.3.2. تعريف القرض¹: القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض.

2.3.2. خصائص القرض العام

- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.
- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي.
- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعاً لشرط الإنفاق لهذا يطلق على القرض بالضريبة مؤجلة.
- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.

3.3.2. أنواع القروض

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي: القروض من حيث المصدر وحرية المكنب والقروض من حيث لمدة:

- يمكن تقسيم القروض العامة من حيث حرية المكنب فيها إلى:

- قروض اختيارية: وهي القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية.
- قروض إجبارية: وهي تلك القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبرياً، علماً أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط
- تقسيم القروض من حيث فترة السداد:

قروض قصيرة الأجل: وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة وهما لها صورتان هما:

¹ - دواسي مسعود، مرجع سابق، ص. 220.

الأولى: حالة العجز النقدي: وهنا يكون توازن الميزانية متحققا، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى سندات القصيرة.

ثانيا: حالة العجز المالي: وفي هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

يتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحيانا تزيد من مشكلة التضخم.

قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من 3 إلى 10 سنوات.

قروض طويلة: هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

المطلب الثالث: الضرائب.

تعد الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة. وقد مثلت الضريبة خلال مراحل طويلة أساس الدراسات المالية. ولا يرجع ذلك لكونها تعد مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات العامة فقط، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه لتحقيق أغراض السياسة المالية من جهة، ولما تثيره من مشكلات فنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى.

1. تعريف الضرائب: تعرف الضرائب بأنها "مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجب به من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العامة". وقد كان التعريف الكلاسيكي للضريبة يكتفي بعبارة "في سبيل تغطية النفقات العامة" ولكن المفهوم التدخلية للدولة ولجوءها إلى فرض بعض الضرائب في سبيل غايات إقتصادية وإجتماعية جعل من الضروري إضافة العبارة الأخيرة على تعريف الضريبة.

كما يمكن تعريف الضريبة أيضا بذلك "الإقتطاع المالي الذي يكون في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، وذلك تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود

عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية ومالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك¹.

2. أنواع الضرائب: يصر العديد من الإقتصاديين على تقسيم الضرائب إلى نوعين أساسيين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والتفرقة بين هذين النوعين في الواقع تتركز في العلاقة بين الممول والسلطات الضريبية. فبعض الضرائب يجب أن تحسب بالنسبة لكل ممول على حدى (تصبح العلاقة بين الممول والسلطات الضريبية علاقة مباشرة وشخصية)، فهي إذا ضرائب مباشرة ويفترض أن تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال، أما الضرائب غير المباشرة فيكون من السهل تحصيلها بحيث لا تتوفر هناك علاقة مباشرة بين السلطات الضريبية والممولين، ذلك أنها تفرض على الإنفاق². يمكن التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من خلال المعايير التالية:

. المعيار الإداري: ويستند هذا المعيار إما على الجهة الإدارية التي تقوم بتحصيل الضريبة وإما على طريقة تحصيل الضريبة ولذا فإن التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تختلف من بلد إلى آخر بل من وقت إلى آخر³.

. المعيار الإقتصادي: يتعلق بمدى إستقرار المادة الخاضعة للضريبة حيث أن الضرائب غير المباشرة تفرض على أعمال منقطعة عرضية، في حين تفرض الضرائب المباشرة على مادة تتميز بالثبات والإستمرار.

. المعيار الفني: ويبنى هذا المعيار على مدى راجعية الضرائب، بمعنى ما إذا كان الشخص الخاضع للضريبة يتحملها نهائيا أم يتمكن من نقل عبئها للغير. وهكذا فإن الضرائب الممكن نقل عبئها للغير ضرائب غير مباشرة في حين تعتبر الضرائب التي تستقر عند المكلف ضرائب مباشرة⁴.

¹ - د. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 176.

² - محمد إبراهيم مادي، "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر" (1990-2002)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004، ص. 17.

³ - علي زغدود، مرجع سابق، ص. 195.

⁴ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص. ص. 141-142.

1.2. الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تقتطع مباشرة من منابع الدخول مثل الضريبة على الدخل وضرائب الأرباح¹. وللضرائب المباشرة أشكال متعددة أهمها²:

- الضريبة النسبية : يبقى سعر الضريبة ثابت ، أي لا يتغير بتغير المادة الخاضعة للضريبة وتزداد حصيلتها النسبية بنفس ازدياد نسبة كمية المادة الخاضعة لها.
 - الضريبة التصاعدية: تستخدمه معظم التشريعات الضريبية خاصة التي تراعي العدالة الإجتماعية فهذا الضرائب تتميز بتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد.
 - الضريبة التوزيعية : هي تلك الضريبة التي يحدد فيها المبلغ الإجمالي الواجب تحصيله مقدما ثم يتم توزيع هذا المقدار جغرافيا على المكلفين أو حسب المناطق و الأقاليم.
- 2.2 الضرائب الغير المباشرة:** تفرض على المنتجات الإستهلاكية المختلفة، وهذه الضرائب يدفعها المستهلك في نهاية المطاف لكن ليس بصورة مباشرة بل بمثابة جزء من أثمان السلع والخدمات الإستهلاكية التي يشتريها³.

3. الآثار الإقتصادية للضرائب:

هناك العديد من الآثار الإقتصادية للضرائب من أهمها⁴:

- الأثر على الإستهلاك والإنتاج: إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنه إنخفاض في الإستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل الوطني، ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية.
- الأثر على الإدخار والإستثمار: إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الإدخار، ومن ناحية أخرى فإن الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وإستبعاد الأفراد على الإستثمار، إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الإدخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية بنقص من الإدخار

¹ نزار سعد الين عيسى، ابراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 300.

² عبد الله خبايا ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:140-141.

³ أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 187.

⁴ نزار سعد الدين عيسى ، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص: 300.

الإختباري ن كما أن الأموال المودعة بالبنوك إذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنتين زيادة الإستثمار المباشر والإكتناز¹.

• الأثرعلى إعادة توزيع الدخل: إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة ، فإن النتيجة العامة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب) وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية².

المطلب الرابع: الموازنة العامة.

1. تعريف الموازنة العامة:

للموازنة العامة تعريفات متعددة ومتنوعة³:

هي تقدير مفصل وعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن

هي صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق

هي عبارة عن بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبله تقدر عادة بالسنة وتتطلب إجازة عن السلطة التشريعية.

هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الحكومة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدارها ما يسمى بنظام الميزانية الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي والإنفاقي.

2. خصائص الموازنة العامة:

تتميز الموازنة العامة بعدة خصائص¹:

¹ - سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 ، ص: 33.

² - نزار سعد الدين عيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص: 300.

³ - د محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2008، ص:3.

- الموازنة العامة صفة تقديرية: فالموازنة صك تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها وهي تعد لمدة آنية، لسنة مقبلة ولا يمكن عند تهيئة مشروع الموازنة في أواسط السنة السابقة لها معرفة النفقات التي ستبذل ، والواردات التي ستجيبى بالضبط خلال المدة المذكورة.
 - الموازنة العامة تجيز الجباية والإنفاق: الموازنة صك تجاز بموجبه الجباية والإنفاق، لا قيمة مطلقة للموازنة بدون هذه الإجازة التي تصدر عن السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، وهذه الإجازة هي أعظم خواص الموازنة شأنًا وهي التي تميز الموازنات العمومية عن الموازنات الخاصة، والإجازة في الموازنة العمومية تتجم عن تقسي الصلاحيات بين هيئات الدولة الحكومة تحضر الموازنة وتتفدها، ولكن البرلمان هو الذي يصوت عليها أي يعطي للحكومة الإجازة بصرف النفقات وجباية الواردات المذكورة في الموازنة.
 - الموازنة العامة سنوية: الموازنة محددة المدة فهي توضع لفترة من الزمن واصطلاح معظم الدول على جعلها سنة، فيأتي التقدير عندئذ عن السنة، ويعطي الإذن بالجباية والإنفاق عن سنة.
 - الموازنة صفة تشريعية: الموازنة صك تشريعي ولم يقل عنها العلماء أنها قانون إذ إنها لا تتضمن جميع خواص القانون، بل قالونها أنها سند أو وثيقة أو صك أو برنامج أو أنها عمل إداري بحث، والحقيقة هي أن الموازنة تتألف من قانون الموازنة ومن جداول إجمالية وتفصيلية ملحقة به.
 - الموازنة العامة تعكس الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تتبناها: تتضمن الموازنة العامة برامج ومشاريع ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة وأحيانًا في السنوات المالية التي تتلوها وتكون تلك البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة ويؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية التي تتبناها الدولة وبذلك فإن الموازنة العامة تعكس الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للدولة وتعتبر أداة تساعد في تحقيقها².
3. أهمية الموازنة العامة:

¹ - د حسن عواضة، د عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة الموازنة الضرائب و الرسوم، دار الخلود، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان -، 1995، ص ص: 37-42.

² - د محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص: 6.

للموازنة العامة أهمية كبيرة للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وللمواطنين بوجه عام¹.

فبالنسبة للسلطة التنفيذية فإن الموازنة العامة تعتبر خطة عمل للوزارات والمصالح الحكومية التي تتكون منها السلطة التنفيذية للسنة المالية القادمة، وهي تتضمن الخدمات التي ستقدمها للمواطنين والمشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومية كما أنها توفر الأموال اللازمة لسير عمل الجهاز الحكومي. وفي تقديم الخدمات للمواطنين، وتحديد المسؤولية عن تنفيذ المشاريع، وتساعد في احلال أسلوب التخطيط السليم في القيام بالعمل في الاجهزة الحكومية بدلا من الأسلوب العشوائي الغير منظم، وبالإضافة الى استخدامها كأداة لتوجيه السياسة الإقتصادية نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة عن طريق تشجيع النشاط الإقتصادي في مجالات معينة ومنحها الإعانات والتسهيلات.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فإنه ينظر إلى الموازنة العامة على أنها وسيلة لممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (الحكومة) فالموازنة يجب أن تعرض على السلطو التشريعية لإجازتها، قبل بدء السلطة التنفيذية في تنفيذها، وتستطيع السلطة التشريعية أثناء مناقشة الموازنة العامة أن تعدل في أرقام الإعتمادات المالية المطلوبة من قبل السلطة التنفيذية.

وبالنسبة لأهميتها عند المواطنين، فالموازنة العامة تتضمن البرنامج الإجتماعي والإقتصادي الذي تنوي الحكومة تنفيذه خلال السنة المالية المقبلة والموازنة تياعد في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين ففي البلاد المنتجة للبتروال فإن الموازنة العامة تتضمن إعانات متنوعة وخدمات مجانية كثيرة يستفيد منها المواطنون، كما تتضمن مشاريع تنفذها الشركات الخاصة وأجهزة ولوازم والآلات والمعدات ويؤمنها رجال الأعمال من القطاع الخاص وهذا مما يعود عليهم بالريح والفائدة، وأما بالنسبة للموظف الحكومي فإنها تتضمن رواتب وبدلات وعلاوات (وأحيانا زيادات في الرواتب).

¹ - د محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص ص: 6-8.

خاتمة الفصل.

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الحكومة تعمل من خلال سياستها الإقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية على تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك بفضل أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية سياسة الإنفاق العام، سياسة عجز الموازنة. وفق آلية معينة بقصد تحقيق أهداف من بينها إحداث توازن مالي واقتصادي. كما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية لمعالجة الفجوات الاقتصادية (الانكماشية - التضخمية) فمن أجل تصحيح الفجوة الانكماشية تعمل على اتخاذ السياسة المالية التوسعية، التي تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب، أما لمعالجة الفجوة التضخمية تعمل على إتباع سياسة انكماشية وذلك من خلال رفع مستوى الضرائب أو تخفيض مستوى الإنفاق العام.

الفصل الثاني:

العوامل المحددة لإتجاهات السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثالث: إتجاهات السياسة المالية في الجزائر

المبحث الثاني: مرحلة صدمة أسعار النفط

المبحث الأول: مرحلة الوفرة المالية

الفصل الثاني: العوامل المحدد لإتجاهات السياسة المالية في الجزائر

يعيش الإقتصاد الجزائري مثله مثل أي إقتصاد آخر تقلبات في أوضاعه ومن هذه الأوضاع وضع الإنتعاش و وضع الركود وينتج وضع الإنتعاش عندما تكون لدى الدولة فوائض جراء الزيادات المترتبة من الإيرادات العامة والتي تغطي النفقات العامة وبالتالي لا يوجد عجز لدى الموازنة العامة للدولة، بينما ينتج وضع الركود عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة وبالتالي حدوث عجز في الموازنة ومن أجل عدم حصول مثل هكذا وضع قامت الحكومة الجزائرية بإتخاذ إجراءات من شأنها أن تحافظ على إستقرار الوضع الإقتصادي وعدم الدخول في وضع الركود والعجز، فأنشأت صندوق ضبط الإيرادات الذي يتم فيه وضع كل الفوائض الناتجة من الإيرادات العامة وإستعمالها في حالة وجود عجز في الموازنة العامة، وجراء الفوائض قامت الحكومة بوضع عدة إصلاحات في المنظومة الإقتصادية ووضع عدة برامج من بينها برنامج دعم الإنتعاش الإقتصادي وهو يهدف إلى تطوير وتنشيط الإقتصاد.

ويقتصر نجاح هذا الهدف بنجاح السياسة المالية للدولة وهذا ما تسعى الحكومة إليه بوضع عدة مقترحات من أجل تنويع إيراداتها والتخلي عن إيرادات الجباية البترولية والتي تؤثر على أدوات السياسة المالية بتقلبات أسعارها بين الحين والآخر، وبالتالي تتأثر السياسة الإقتصادية بأعتبار السياسة المالية من أبرز أدواتها.

المبحث الأول: مرحلة الوفرة المالية.

المبحث الثاني: مرحلة صدمة أسعار النفط.

المبحث الثالث: إتجاهات السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الأول: مرحلة الوفرة المالية

عرف الاقتصاد الجزائري مع بداية القرن الواحد والعشرين عدة تقلبات إقتصادية وأزمات، مما أدى بالدولة إلى التفكير في حلول ومشاريع تساعد على تحريك عجلة الإقتصاد ومن هذه الحلول إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ سنة 2001، ومن المشاريع نجد مشاريع التنمية الإقتصادية.

وسنحاول في هذا المبحث معرفة اتجاهات السياسة المالية اثناء الوفرة المالية.

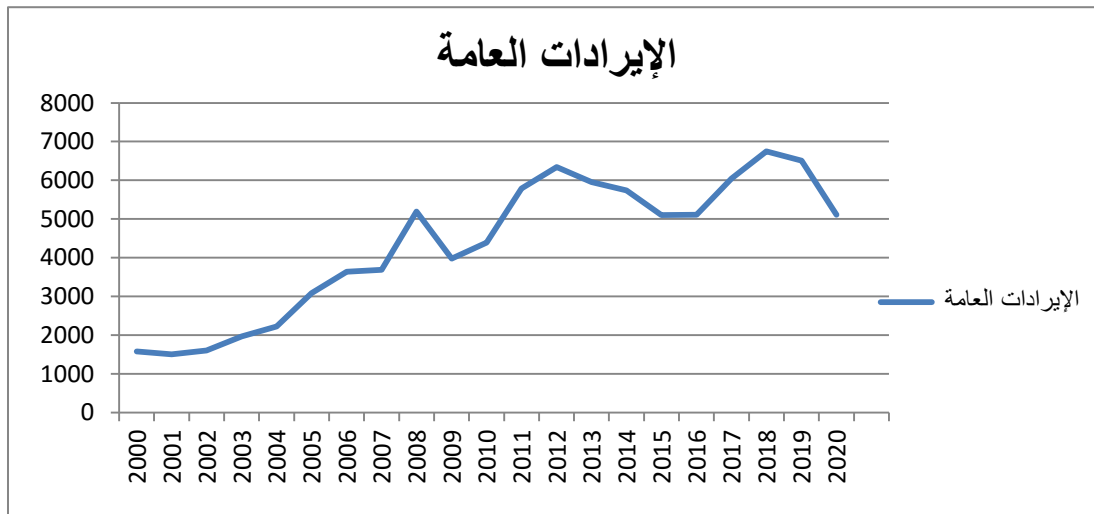
المطلب الأول: إتجاه وهيكل الإيرادات العامة

عرفت الإيرادات العامة الإجمالية زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، ويتمشى هذا الإرتفاع مع الإنتعاش الذي تعرفه أسعار النفط بالدرجة الأولى بإعتبار أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على المورد الأساسي وهو النفط، إلا انه يجدر الذكر بأن هذه الأخيرة تعرف تقلبات أسعارها من خلال الأزمات الدولية التي تؤثر على الإقتصاد العالمي.

1. تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 – 2020:

شهدت الإيرادات العامة عدة تطورات وتغيرات خلال فترة الدراسة، والشكل الموالي يبين مختلف التطورات التي عرفتها الإيرادات العامة.

الشكل رقم (01): تطور حجم الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 – 2020.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال بيانات الملحق رقم (01) والشكل رقم (01).

خلال سنة 2002 بلغت الإيرادات العامة 1603.2 مليار دج أي بنسبة زيادة قدرت ب 6.49% مقارنة بسنة 2001 التي بلغت فيها 1505.5 مليار دج وشهدت بعدها إرتفاع محسوس لتبلغ سنة 2003 نسبة زيادة تقدر ب 22.97% و 13.20% سنة 2004 وهذا ما يعكس إنتعاش إيرادات الدولة ولم تتوقف عند هذه النسبة حيث سجلت سنة 2005 ارتفاع قدر بنسبة 38.47% كثاني أعلى نسبة خلال فترة الدراسة وحصلت مبلغ إجمالي قدره 3082.5 مليار دج، لتشهد سنة 2006 إنخفاض في وتيرة النمو لتصل الى 18.06% بزيادة في المبلغ يصل إلى 3639.8 مليار دج لتسجل في سنة 2007 أضعف وتيرة نمو موجبة قدرت ب 1.32% وإرتفاع طفيف في المبلغ قدر ب 3687.7 مليار دج .

لتحقق سنة 2008 أكبر نسبة ب 40.75% ومبلغ 5190.4 مليار دج وهذا ما يعكس الأثر الإيجابي للإيرادات العامة.

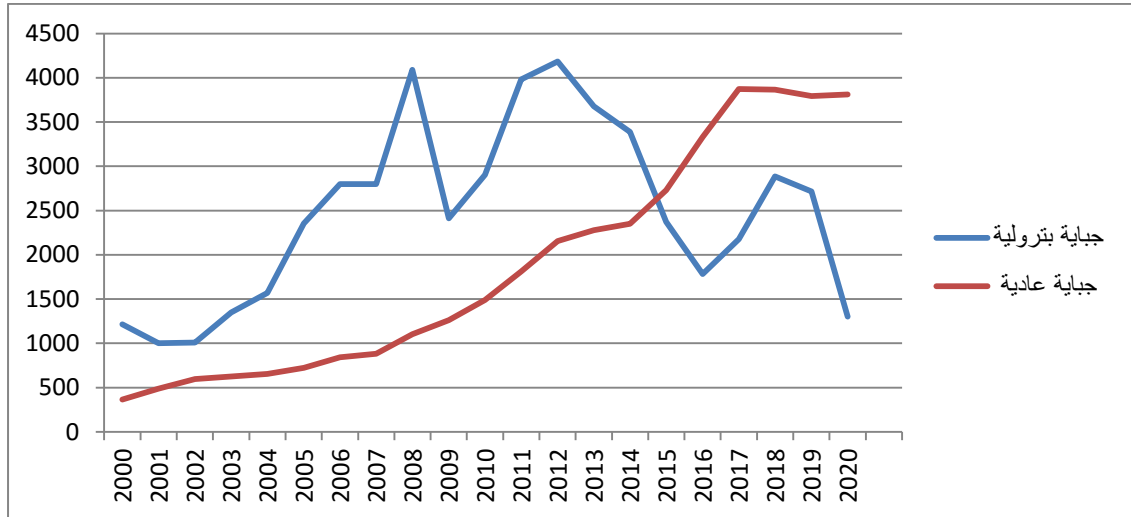
وشهدت إنتعاشا مرة أخرى خلال السنوات 2010 - 2011 بنسب متذبذبة لتبلغ على التوالي 19.6% و 31.81% وبمبالغ قدرت ب 4392.9 مليار دج و 5790.1 مليار دج، لتسجل سنة 2012 مبلغ قدره 6339.3 مليار دج بنسبة منخفضة مقارنة بالسنوات التي قبلها قدرت ب 9.48%.

خلال السنوات 2016 - 2017 - 2018 زيادات في النمو وانتعاشا من جديد مقارنة بالسنوات السابقة حيث قدرت نسب الزيادة على التوالي 0.13%، 18.35%، 11.63% وبمبالغ قدرت على التوالي ب 5110.1 مليار دج و 6047.9 مليار دج و 6751.4 مليار دج.

2. تطور إيرادات الجباية البترولية والعادية خلال الفترة 2000 – 2020:

عرفت إيرادات الجباية البترولية والعادية عدة تطورات خلال فترة الدراسة، والشكل الموالي يبين مختلف التطورات التي عرفتها إيرادات الجباية البترولية والعادية.

الشكل رقم (02): تطور إيرادات الجباية العادية والبترولية خلال الفترة 2000 – 2020.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (02) .

من خلال بيانات الملحق رقم (02) والشكل رقم (02).

شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال الفترة الأولى من الدراسة إذ إنتقلت من 364.9 مليار دج سنة 2001 الى 652.5 مليار دج سنة 2004 بمعدل نمو بلغ في المتوسط 16.3% وبنسبة زيادة 4.51% مقارنة بسنة 2003 حيث بلغ 624.3 مليار دج، في حين عرفت إيرادات الجباية البترولية زيادة لكن مع بداية سنة 2002 حيث إرتفعت بنسبة 0.64% لتصل الى 1007.9 مقارنة بسنة 2001 التي بلغت 1001.4 مليار دج وإستمرت في الزيادة لتصل خلال سنة 2004 1570.7 مليار دج.

خلال سنة 2005 الى 2008 عرفت كل من إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية زيادة معتبرة وملحوظة حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية سنة 2005 2352.7 مليار دج وبنسبة زيادة قدرت ب 49.78% مقارنة بسنة 2004 وسجل خلال سنة 2005 فائض وكان الفائض يذهب لتمويل صندوق

ضبط الإيرادات حيث قدرت إيرادات صندوق ضبط الإيرادات الصافية خلال سنة 2005 حوالي 1121 مليار دج وواصلت إيرادات الجباية البترولية تسجيلها للإرتفاع إلى غاية 2008 والتي بلغت 4088.6 مليار دج بنسبة زيادة 46.18 مقارنة بسنة 2007 وبنسبة 80 % من إجمالي الإيرادات العامة حيث بلغ صافي صندوق ضبط الإيرادات حوالي 1064.5 مليار دج، بالمقابل بلغت إيرادات الجباية العادية خلال سنة 2005 724.1 مليار دج بنسبة زيادة 10.97% مقارنة بسنة 2004 وواصلت الإرتفاع لتصل سنة 2008 1101.8 مليار دج بنسبة زيادة 24.76 % مقارنة بسنة 2007 وبنسبة 20 % من الإيرادات الإجمالية.

خلال سنة 2010 كانت إيرادات الجباية العادية بلغت 1487.8 مليار دج واستمرت في الزيادة حيث بلغت سنة 2013 2279.4 مليار دج بنسبة زيادة 5.77 % مقارنة بسنة 2012 التي كانت فيها 2155 مليار دج. في حين كانت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2010 2905 مليار دج لترتفع في سنة 2011 بنسبة 36.99% لتبلغ ذروتها في سنة 2012 لتصل إلى 4184.3 مليار دج وبنسبة زيادة 65.3 % من إجمالي الإيرادات.

خلال سنة 2017 و 2018 بلغت الجباية البترولية 2177 مليار دج و 2887.1 مليار دج على التوالي وبنسبة زيادة قدرت ب 22.22% و 32.61% مقارنة بالسنة السابقة ، وبلغت إيرادات الجباية العادية في سنة 2017 3870.9 ملياد دج وفي سنة 2018 إنخفضت بنسبة ضئيلة 0.17% لتبلغ 3864.2 مليار دج.

المطلب الثاني: إتجاه وهيكل النفقات العامة

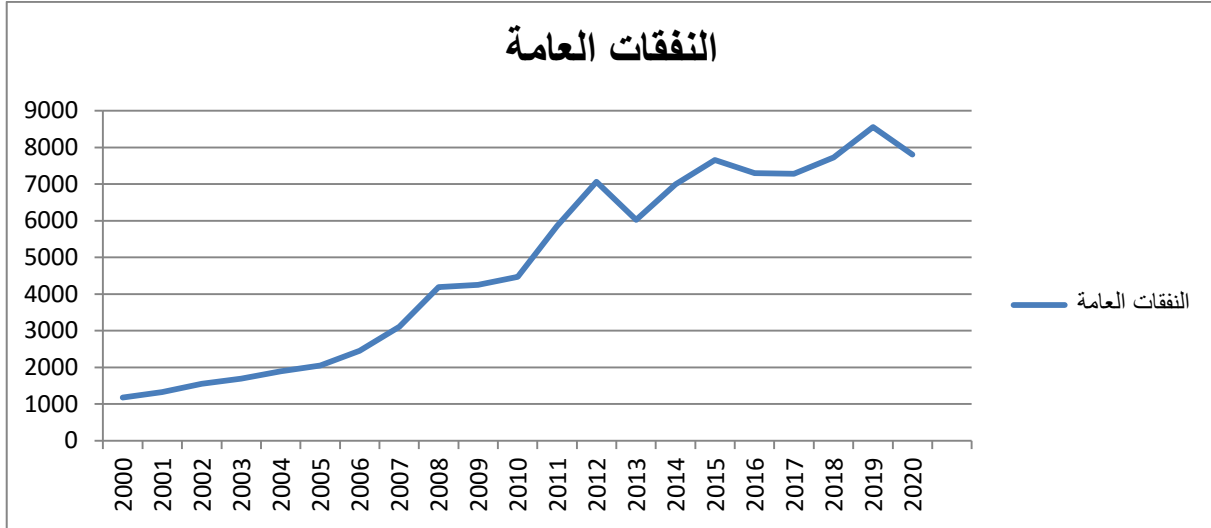
لقد شهدت النفقات العامة للدولة الجزائرية عدة تطورات خلال فترة الدراسة وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المطلب من خلال تحليل تطور وإتجاهات النفقات العامة خلال الفترة 2000 - 2020 .

مع إرتفاع مداخيل الدولة الجزائرية جراء إرتفاع أسعار النفط، إتبع سياسة إنفاقية توسعية تميزت بتساعد نمو الإنفاق العام، حيث إرتبط هذا النمو إرتباطا وثيقا بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها الجزائر من خلال تطبيق برامج تنموية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة مثل (برنامج الإنعاش الإقتصادي).

1. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020 .

شهدت النفقات العامة عدة تطورات وتغيرات خلال فترة الدراسة، والشكل الموالي يبين مختلف التطورات التي عرفتها النفقات العامة.

الشكل رقم (03) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020.



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (03) .

من خلال بيانات الملحق رقم (03) والشكل رقم (03).

نلاحظ أن النفقات العامة للدولة الجزائرية متزايدة غير أن نسبة هذه الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى، وذلك حسب الأوضاع والسياسة التي انتهجتها الدولة خلال الفترة المدروسة. فمثلا نلاحظ إجمالي النفقات العامة للدولة سجل إرتفاعا مستمرا طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 في حدود 1178.1 مليار دج إلى غاية 1891.8 مليار دج سنة 2004 أي بنسبة زيادة في المتوسط قدرت ب 11.92% ، وهذا يفسر إعتقاد الجزائر على برامج تنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي المقرر سنة 2004/2001.

خلال سنة 2005 إلى 2009 ظل هذا الإرتفاع في تزايد بوتيرة أكبر من سنة إلى أخرى فمثلا قدر نمو النفقات العامة في المتوسط بحوالي 18.71% إذ انتقلت من 2052 مليار دج سنة 2005 إلى 4246.3 مليار دج سنة 2009 ويرتبط هذا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2009/2005 .

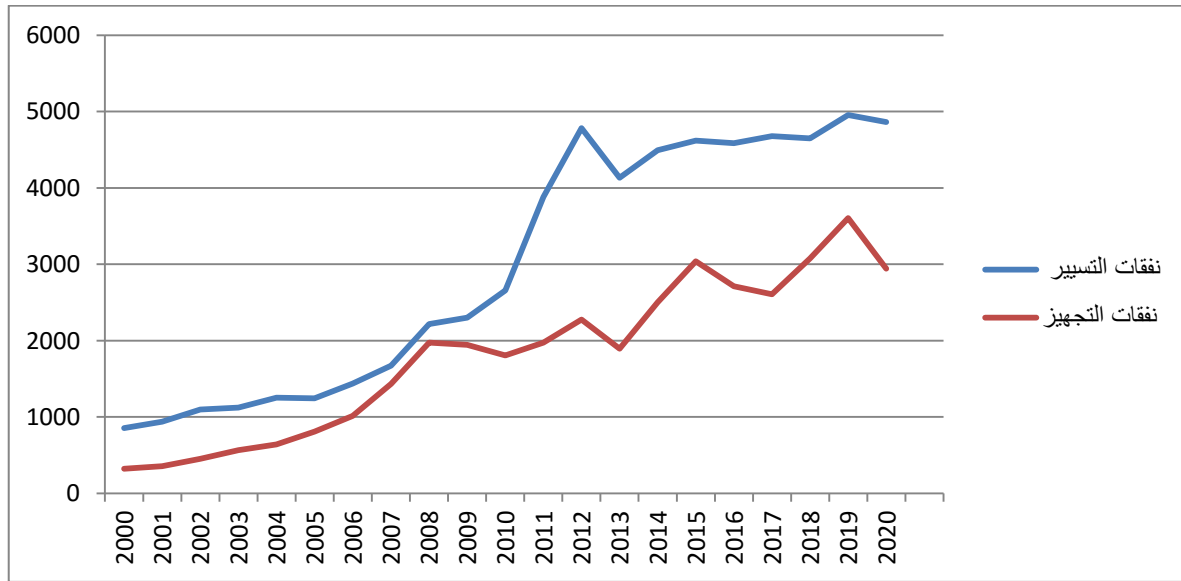
خلال سنة 2010 إرتفعت النفقات العامة بنسبة 5.19% مقارنة بسنة 2009 لتبلغ 4466.9 مليار دج واستمرت في الزيادة إلى غاية 2012 التي وصلت إلى 7058.1 مليار دج وهو يمثل أعلى نمو إنفاقي سجل طيلة فترة هذه الدراسة.

خلال سنة 2017 شهدت النفقات العامة إنخفاضا بنسبة 0.2% على بمبلغ قدر ب 7282.6 مليار دج مقارنة ب 2016 التي بلغت 7297.4 مليار دج، وفي سنة 2018 سجلت إرتقاعا ملحوظا بنسب 6.09% وبمبلغ بلغ 7726.3 مليار دج.

2. تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 2000 – 2020.

عرفت نفقات التسيير و التجهيز عدة تطورات وتغيرات خلال فترة الدراسة، والشكل الموالي يبين مختلف التطورات التي عرفتها هذه النفقات.

الشكل رقم (04): تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000 – 2020.



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (04) .

من خلال بيانات الملحق رقم (04) والشكل رقم (04).

خلال الفترة الأولى إرتفعت نفقات التسيير بنسب متفاوتة وهذا يعكس نشاط الدولة إذ أنها في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ففي سنة 2000 كانت 856.2 مليار دج لترتفع في سنة 2004 إلى 1251.1 مليار دج بنسبة زيادة قدرت في المتوسط ب 45% بالمقابل عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى إرتقاعا مستمرا خلال الفترة الأولى حيث كانت في سنة 2000 321.9 مليار دج لتصل سنة 2004 640.7 مليار دج.

خلال سنة 2005 شهدت نفقات التسيير إنخفاض طفيف بنسبة 0.47% مقارنة بسنة 2004 حيث بلغت 1245.1 مليار دج بعد ان كانت 1251.1 مليار دج ، بالمقابل إرتفعت نفقات التجهيز ب 25.94 % حيث بلغت 806.9 مليار دج وهذا راجع الى تحسن الوضع الإقتصادي.

خلال السنوات 2006 الى 2008 عرفت نفقات التسيير زيادات مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت في سنة 2006 1431.9 مليار دج وفي سنة 2007 إرتفعت بنسبة 16.41% لتبلغ 1673.9 مليار دج وفي سنة 2008 كانت 2217.7 مليار دج، ونجم هذا الإرتفاع الكبير في نفقات التسيير أساسا عن الإرتفاع في التحويلات الجارية من بينها نفقات مصالح الإدارة مثل "المستشفيات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري" ونفقات المستخدمين مثل رواتب وأجور العمال والمنح، في المقابل شهدت نفقات التجهيز إرتفاع في نفس الفترة حيث بلغت 1015.1 مليار دج في سنة 2006 وبنسبة زيادة 25.80% مقارنة بسنة 2005 وفي سنة 2008 بلغت 1973.3 مليار دج بنسبة زيادة 37.55% مقارنة بسنة 2007 التي بلغت فيها 1434.6 مليار دج.

خلال سنة 2010 سجلت نفقات التسيير زيادة بنسبة 15.60% مقارنة بسنة 2009 حيث بلغت 2659 مليار دج بعدما كانت 2300 مليار دج في 2009 ونجم عن هذه الزيادة إرتفاع في نفقات المستخدمين ونفقات خدمات الإدارات ومعاشات المجاهدين، بالمقابل تراجعت نفقات التجهيز لتصل الى 1807.9 مليار دج بعدما كانت 1946.3 مليار دج سنة 2009.

انتقلت نفقات التسيير من 2659 مليار دج في 2010 الى 4782.6 مليار دج في 2012 أي بنسبة 23.28% بعد إرتفاعها في سنة 2011 ب 45.88% حيث بلغت 3879.6 مليار دج وترجع هذه الزيادات الى إرتفاع التحويلات الجارية، ومن جهة أخرى سجلت نفقات التجهيز زيادة في سنة 2001 و2012 لتبلغ على التوالي 1974.4 مليار دج و2275.5 مليار دج وبنسب زيادة 9.20% و15.25%.

خلال سنة 2017 إرتفعت نفقات التسيير ب 2.03% لتبلغ 4677.2 مليار دج بعد أن كانت 4583.8 مليار دج في 2016 ويرجع هذا الإرتفاع الى إرتفاع كل من التحويلات الجارية والفوائد على الدين العمومي، أما في ما يتعلق بنفقات التجهيز فقد سجلت إنخفاضا بنسبة 3.92% لتبلغ

2605.4 مليار دج مقابل 2711.9 مليار دج في 2016 ومس هذا الإنخفاض كل القطاعات ما عدا قطاع السكن.

خلال سنة 2018 عرفت نفقات التسيير شبه إستقرار حيث بلغت 4648.3 مليار دج مقابل 4677.2 مليار دج في 2017 حيث شهدت كل من المستخدمين ومعاشاة المجاهدين وكذا الدعم الموجه للمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والفوائد على الدين العام إنخفاضا طفيفا بينما إرتفعت التحويلات الجارية، في حين سجلت نفقات التجهيز إرتفاعا من جديد في 2018 لتبلغ 3078 مليار دج بنسبة 18.13% مقارنة بسنة 2017 ونتجت هذه الزيادة في نفقات التجهيز عن الزيادة في العمليات المتعلقة برأس المال.

المطلب الثالث: تطور عجز الموازنة

ينتج عجز الموازنة العامة عندما يفوق إجمالي النفقات العامة إجمالي الإيرادات العامة، بحيث لا يمكن أن تستطيع الإيرادات العامة تغطية تلك النفقات، ولمعرفة ما إذا كانت الموازنة العامة في حالة عجز أو فائض سيتم تحليل تطور الموازنة العامة خلال فترة الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020.

السنة	الإيرادات العامة "مليار دج"	نسبة الزيادة %	النفقات العامة "مليار دج"	نسبة الزيادة %	الرصيد "مليار دج"
2000	1578.1	-	1178.1	-	400
2001	1505.5	-4.6	1321	-	184.5
2002	1603.2	6.49	1550.6	17.38	52.6
2003	1974.4	22.97	1690.2	9	284.2
2004	2229.7	13.2	1891.8	11.92	337.9
2005	3082.5	38.47	2052	8.46	1030.5
2006	3639.8	18.08	2453	19.54	1186.8
2007	3687.7	1.32	3108.5	26.72	579.2
2008	5190.4	40.75	4191	34.82	999.4
2009	3976	-29.24	4246.3	1.31	-270.3
2010	4392.9	19.6	4466.9	5.19	-74
2011	5790.1	31.81	5853.6	31.04	-63.5
2012	6339.3	9.49	7058.1	20.57	-718.8
2013	5957.5	-6.02	6024.2	-14.64	-66.7
2014	5738.4	-4	6995.7	16.12	-1257.3
2015	5103.1	-10.76	7656.3	9.44	-2553.2
2016	5110.1	0.13	7297.4	-4.68	-2187.3
2017	6047.9	18.35	7282.6	-0.2	-1234.7
2018	6751.4	11.63	7726.3	6.09	-974.9
2019	6507.9	-3.6	8557.2	10.75	-2049.3
2020	5114.09	-21.4	7804	-8.80	-2689.91

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / [www.bank of.algeria](http://www.bankofalgeria.com).

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن أول ظهور لعجز الموازنة خلال فترة الدراسة كان سنة 2009 حيث سجلت الميزانية العامة فائض على مر السنوات ليقدر سنة 2000 ب 400 مليار دج لينخفض خلال سنة 2001 و 2002 ليصل الى 184.5 مليار دج و 52.6 مليار دج على التوالي، ليرتفع مرة أخرى في السنوات الموالية فسجل أقصى قيمة ب 1186.8 مليار دج سنة 2006 وهذا ما يدل على

تغطية إيرادات الدولة لنفقاتها، وانخفض مرة أخرى سنة 2007 بمقدار يصل إلى 579.2 مليار دج و لكن خلال سنة 2008 إرتفع من جديد ليصل الى 999.4 مليار دج ويرجع هذا الفائض إلى الوضع المستقر التي عاشته الجزائر بسبب انتعاش أسعار النفط الذي انعكس إيجابا على إرتفاع الموارد المالية للجزائر. لكن سرعان ما إختل الوضع وتراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجعت معها إيرادات الدولة لتسجل عجزا في سنة 2009 بلغ 270.3- مليار دج وهذا ما يدل على تأثر الجزائر بالأزمة العالمية، لتبقى الميزانية تسجل حالة عجز على مر السنوات الموالية ولكن بوتيرة منخفضة ليقدر خلال سنة 2010 ب 74- مليار دج و سنة 2011 ب 63.5- مليار دج، ليرتفع عجز الموازنة إرتقاعا كبيرا خلال سنة 2012 حيث قدر ب 718.8- مليار دج وهذا راجع إلى عدم قدرة الإيرادات العامة رغم الزيادة التي سجلتها على تغطية النفقات العامة التي شهدت أيضا تزايد محسوس خلال نفس السنة، وفي سنة 2013 انخفض العجز مرة أخرى ليصل الى 66.7- مليار دج مع تراجع في إيرادات ونفقات الدولة بمقادير متفاوتة، لتبقى إيرادات الميزانية في إنخفاض مستمر مع الزيادة في النفقات خلال السنتين 2014 و 2015 حيث قدر العجز ب 1257.3- مليار دج في 2014 و 2553.2- مليار دج في 2015 وهذا ما يدل على عدم إستقرار الوضع الإقتصادي للبلاد ودخوله في نوع من الركود بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية التي تعكس تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وخلال السنوات 2016 و 2017 و 2018 إنخفض العجز مرة أخرى ليصل الى 2187.3- مليار دج في 2016 و 1234.7- مليار دج في 2017 و 974.9- مليار دج في سنة 2018 وهذا راجع الى إرتفاع طفيف في أسعار النفط في الاسواق العالمية مما يؤدي بارتفاع الإيرادات العامة، لكن مع سنة 2019 و 2020 سجلت الميزانية عجز كبير مقارنة بسنة 2018 حيث قدر ب 2049.3- مليار دج، و 2689.91- مليار دج على التوالي وهذا راجع إلى إنخفاض الإيرادات حيث بلغت 6507.9 مليار دج في 2019 و 5114.09 مليار دج في 2020 وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار النفط في سنتي 2019 و 2020 وإنخفاض النفقات بنسبة 8.80- % حيث بلغت 7804 مليار دج.

ومن هذا كله نلاحظ عدم قدرة الجزائر على علاج العجز وتغطية نفقاتها في الآونة الأخيرة وذلك نظرا لهشاشة إيراداتها وانحصارها في الإيرادات النفطية بإمتياز، لولا الفوائض المسجلة في السنوات الأولى المدرجة في صندوق ضبط الإيرادات حيث كان اللجوء له الحل الأول في مثل هكذا أوضاع .

المبحث الثاني: مرحلة صدمة أسعار النفط.

يعتبر النفط من أهم الموارد لدى الدولة الجزائرية، ولكن هذا المورد يعرف عدة تقلبات في أسعاره بين الحين والآخر وينتج عن هذه التقلبات في أسعاره تأثيرات على مستوى الإقتصاد الوطني ككل وأدوات السياسة المالية وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تأثير تراجع أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري.

يعتبر النفط من أهم موارد الإقتصاد الجزائري، إذ أن تغيرات أسعار بين فترة وأخرى يأتى وبشكل كبير على بعض المتغيرات الإقتصادية.

1. تأثير تراجع أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

بالإعتماد على الملحق رقم (05) يتبين أن:

خلال سنة 2000 كان الناتج المحلي الإجمالي 4123.5 مليار دج وكانت المحروقات هي التي تحقق أكبر نسبة من إجمالي الناتج المحلي ب 39.19% وهذا راجع إلى إعتماد الدولة الجزائرية في تلك الفترة على المحروقات كأهم مورد، وكان سعر النفط قد بلغ 25 دولار للبرميل.

خلال سنة 2001 إرتفع الناتج بنسبة 3.32% ليصل إلى 4260.8 مليار دج في حين إنخفضت نسبة مساهمة المحروقات لإجمالي الناتج المحلي إلى 33.88% وهذا راجع إلى تراجع طفيف في سعر النفط حيث بلغ 24 دولار للبرميل لكن مع هذا كله تبقى المحروقات في صدارة نسبة المساهمة الكلية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

خلال السنوات 2002 إلى 2008 إستمر الناتج المحلي الإجمالي في الإرتفاع سنة بعد الأخرى حيث بلغ 4541.9 مليار دج في سنة 2002 أي بنسبة زيادة 6.59% مقارنة بسنة 2001 مع تراجع طفيف في نسبة مساهمة المحروقات من إجمالي الناتج التي وصلت إلى 32.52% ومع تسجيل إرتفاع مستمر في القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والصناعة والبناء، وفي سنة 2006 وصل الناتج المحلي إلى 8514.8 مليار دج بعد أن كان 7564.6 مليار دج في سنة 2005 أي بنسبة زيادة 12.56% وهذا بفضل إرتفاع نسبة مساهمة المحروقات في الناتج الإجمالي المحلي الذي وصل إلى 45.59% وهي

أعلى نسبة مساهمة لقطاع المحروقات خلال فترة الدراسة، وفي سنة 2008 كان الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 11043.7 مليار دج بنسبة زيادة 17.38% مقارنة بسنة 2007 التي بلغ فيها 9408.3 مليار دج بنسبة مساهمة للمحروقات قدرت ب 45.28% من الناتج الإجمالي.

خلال سنة 2009 إنخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.74% حيث بلغ 9968 مليار دج مقارنة بسنة 2008 ويرجع هذا الإنخفاض إلى تراجع أسعار النفط إلى 62 دولار للبرميل بعد أن كان حوالي 100 دولار للبرميل سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثيرها على الإقتصاد العالمي وبالتالي تراجع مساهمة قطاع المحروقات إلى 32.02%.

خلال سنة 2010 تم تسجيل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 20.30% حيث وصل إلى 11991.6 مليار دج مقارنة بسنة 2009 وكانت نسبة مساهمة المحروقات 34.86% وهذا راجع إلى عودة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث وصل إلى 80 دولار للبرميل واستمرت الزيادة إلى غاية سنة 2014 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 17228.6 مليار دج في حين إنخفضت مساهمة المحروقات إلى 27% وهذا راجع إلى إنخفاض سعر النفط ب 9 دولار مقارنة بسنة 2013.

خلال سنة 2015 إنخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.99% بفعل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الأزمة المالية سنة 2014 وبالتالي تأثيرها على قطاع المحروقات وإنخفاض مساهمة قطاع المحروقات بحوالي 10% باعتبار أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات في حين بقيت القطاعات الأخرى تسجل إرتفاعا.

خلال سنة 2016 إرتفع الناتج المحلي الإجمالي ب 4.75% ليصل إلى 17514.6 مليار دج رغم تراجع مساهمة قطاع المحروقات ب 2% بسبب تراجع أسعار النفط إلى 45 دولار للبرميل، وهذا يدل على بداية تأثير القطاعات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي.

وفي سنة 2018 وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 20259 مليار دج بفضل عودة أسعار النفط إلى الإرتفاع حيث وصل إلى 71 دولار للبرميل وبالتالي زيادة في مساهمة قطاع المحروقات التي بلغت نسبة مساهمتها 22.44%.

خلال سنة 2020 تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.36% حيث بلغ 18383.8 مليار دج بعد أن كان 20284.2 مليار دج في سنة 2019 وتراجع في مساهمة قطاع المحروقات ب7% وهذا بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 42 دولار بسبب جائحة كورونا التي حلت بالعالم وتأثيرها على الإقتصاد العالمي عامة والإقتصاد الجزائري خاصة.

2. تأثير تراجع أسعار النفط على ميزان المدفوعات.

سنحاول معرفة تأثيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات المتغيرات التابعة له: الميزان التجاري، صادرات المحروقات وهذا من خلال الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): تأثير تراجع أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2020.

سنة	ميزان المدفوعات	الميزان التجاري	صادرات المحروقات	أسعار النفط
2000	7.57	12.30	21.06	25.500
2001	6.19	9.61	18.53	24.850
2002	3.66	6.70	18.11	25.240
2003	7.47	11.14	23.99	29.030
2004	9.25	14.27	31.55	38.660
2005	16.94	26.47	45.59	54.640
2006	17.73	34.06	53.61	65.850
2007	29.55	34.24	59.61	74.950
2008	36.99	40.60	77.19	99.970
2009	3.86	7.78	44.41	62.250
2010	15.32	18.205	56.121	80.150
2011	20.14	25.961	71.661	112.943
2012	12.05	20.167	70.583	111.045
2013	0.13	9.727	63.663	109.550
2014	-5.88	0.326	58.362	100.234
2015	-27.53	-18.083	33.081	53.066
2016	-26.03	-20.128	27.918	45.005
2017	-21.76	-14.412	33.202	54.053
2018	-15.82	-7.458	38.897	71.277
2019	-16.93	-9.32	33.24	64.490
2020	-16.37	-13.62	20.02	42.1

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / [www.bank of.algeria](http://www.bankof.algeria).

من خلال بيانات الجدول رقم (02).

خلال سنة 2000 كان سعر النفط 25 دولار للبرميل وكانت عائدات صادرات المحروقات 21.06 مليار دولار وهذا ما جعل الميزان التجاري يكون 12.30 مليار دولار وبالتالي كان ميزان المدفوعات قدر ب 7.57 مليار دولار .

خلال السنتين 2001، 2002 أدى إنخفاض أسعار النفط من 25 دولار للبرميل إلى 24 دولار للبرميل إلى إنخفاض في عائدات الصادرات من المحروقات من 21.06 مليار دولار في سنة 2000 إلى 18.11 مليار دولار في سنة 2002، وانخفض معه الميزان التجاري ليصل إلى 12.30 مليار دولار في سنة 2000 إلى 6.70 مليار دولار سنة 2002، وهذا ما جعل ميزان المدفوعات يصل إلى 3.66 مليار دولار بعد أن كان 7.57 مليار دولار في سنة 2000.

خلال السنوات 2003 إلى 2008 إرتفعت عائدات الصادرات من المحروقات لتصل إلى 77.19 مليار دولار في سنة 2008 بعد أن كانت 23.99 مليار دولار في سنة 2003 وهذا راجع إلى الإرتفاع المستمر لأسعار النفط خلال هذه السنوات حيث إنتقل من 29 دولار للبرميل في سنة 2003 إلى حوالي 100 دولار للبرميل سنة 2008 وهذا ما أثر إيجابا على الميزان التجاري حيث بلغ الميزان التجاري 40.60 مليار دولار في سنة 2008 بعد ما كان 11.14 مليار دولار في سنة 2003، ليرتفع معها رصيد ميزان المدفوعات من 7.41 مليار دولار سنة 2003 إلى 36.99 مليار دولار في سنة 2008.

خلال سنة 2009 أدى الإنخفاض المفاجئ في أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية 2008 حيث بلغ 62 دولار للبرميل إلى إنخفاض عائدات الصادرات من المحروقات حيث بلغ 44.41 مليار دولار بعد أن كانت 77.19 مليار دولار في 2008، وبالتالي إنخفض معه الميزان التجاري ليقدر ب 7.78 مليار دولار بعد أن كان 40.60 مليار دولار في 2008، وهذا ما أثر سلبا على ميزان المدفوعات حيث إنخفض ب 33 مليار دولار مقارنة بسنة 2008.

خلال سنة 2010 إنتقلت عائدات الصادرات من المحروقات من 44.41 مليار دولار في 2009 إلى 56.12 مليار دولار في 2010 وهذا ناجم أساسا من الزيادات المعتبرة في أسعار النفط حيث إرتفعت

ب 18 دولار للبرميل أي بلغت 80 دولار للبرميل بعد أن كانت 62 دولار للبرميل في سنة 2009 واستمرت الزيادة إلى غاية 2011 حيث قدر سعر النفط ب 112 دولار للبرميل وهذا ما إنعكس إيجابا على عائدات صادرات المحروقات التي بلغت 71.66 مليار دولار، وهذا ما جعل الميزان التجاري يرتفع هو الآخر إلى 25 مليار دولار في سنة 2011 بعد أن كان 7.78 مليار دولار في سنة 2009. ليرتفع معه ميزان المدفوعات ب 17 مليار دولار مقارنة بسنة 2009.

خلال سنة 2013 بدأ ميزان المدفوعات بالإنخفاض حيث وصل 0.13 مليار دولار وهذا بسبب الإنخفاض الذي عرفه سعر النفط حيث بلغ 109 دولار للبرميل الأمر الذي جعل عائدات الصادرات من المحروقات ينخفض ب 7 مليار دولار ليصل إلى 63 مليار دولار مقارنة بسنة 2012 وبالتالي إنخفض الميزان التجاري ب 11 مليار دولار، ومع سنة 2014 سجل ميزان المدفوعات عجزا ب -5.88 مليار دولار وهذا نتيجة للإنخفاض الذي شهده سعر النفط في سنة 2014 حيث وصل 100 دولار للبرميل وهو ما أثر على عائدات الصادرات من المحروقات حيث إنخفضت إلى 58.36 مليار دولار بعد ما كانت 63.66 مليار دولار سنة 2013. ومع سنة 2015 سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز خلال فترة الدراسة حيث بلغ العجز -27.53 مليار دولار في المقابل سجل الميزان التجاري أول عجز ب -18.08 مليار دولار وتراجعت الصادرات من المحروقات من 58.36 مليار دولار في سنة 2014 إلى 33.08 مليار دولار في سنة 2015. بسبب إنخفاض أسعار النفط ب 47 دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية 2014.

خلال سنة 2016 سجل الميزان التجاري أعلى نسبة عجز له خلال فترة الدراسة حيث قدر ب -20.12 مليار دولار بسبب الإنخفاض في عائدات الصادرات من المحروقات حيث بلغت 27.91 مليار دولار الذي تأثر هو الآخر بسعر النفط الذي وصل إلى 45 دولار للبرميل بعد أن كان 53 دولار للبرميل في سنة 2015.

أدى الإرتفاع في أسعار النفط من 45 دولار للبرميل في سنة 2016 إلى 54.05 دولار للبرميل في سنة 2017 إلى 71.27 دولار للبرميل في سنة 2018 إلى الزيادة في عائدات الصادرات من المحروقات التي إنتقلت من 27.91 مليار دولار في سنة 2016 إلى 38.89 مليار دولار في سنة 2018 وهذا ما أدى بانخفاض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات حيث وصل عجز ميزان المدفوعات إلى -15.28 مليار دولار بعد أن كان -26.3 مليار دولار في سنة 2016.

خلال السنتين 2019.2020 شهدت أسعار النفط إنخفاض مقارنة بسنة 2018 حيث وصلت على التوالي إلى 64.49 دولار للبرميل و 42.1 دولار للبرميل بعد أن كان 71.27 دولار للبرميل سنة 2018، وهذا ما أثر على عائدات الصادرات من المحروقات التي إنخفضت بـ18 مليار دولار في 2020 مقارنة بسنة 2018 وبالتالي إرتفع عجز الميزان التجاري الذي وصل إلى -13.62 مليار دولار في سنة 2020 بعد أن كان -7.45 مليار دولار في سنة 2018. وأدى إرتفاع عجز الميزان التجاري إلى إرتفاع عجز ميزان المدفوعات حيث وصل إلى -16.93 مليار دولار في سنة 2019 و -16.37 مليار دولار سنة 2020 بعد أن كان -15.82 مليار دولار سنة 2018.

3. تأثير تراجع أسعار النفط على التشغيل

محاولة معرفة تأثير أسعار النفط على كل قطاعات التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة. الجدول رقم (03): تأثير تراجع أسعار النفط على التشغيل خلال الفترة 2000 - 2020.

أسعار النفط	القطاعات					التشغيل	
	النقل والإتصالات والتجارة والخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة	التشغيل		
25.500	2513	781	499	1185	4978	2000	
24.850	2565	803	503	1328	5199	2001	
25.240	2660	860	504	1438	5462	2002	
29.030	2759	907	510	1565	5741	2003	
38.660	2859	977	523	1617	5976	2004	
54.640	2966	1050	523	1683	6222	2005	
65.850	3052	1160	525	1780	6517	2006	
74.950	3146	1261	522	1842	6771	2007	
99.970	3260	1371	530	1841	7002	2008	
62.250	5318	1718	1194	1242	9472	2009	
80.150	5377	1886	1337	1136	9736	2010	
112.943	5603	1595	1367	1034	9599	2011	
111.045	6260	1663	1335	912	10170	2012	
109.550	6449	1791	1407	1141	10788	2013	
100.234	6224	1826	1290	899	10239	2014	
53.066	6524	1776	1377	917	10594	2015	
45.005	6620	1895	1465	865	10845	2016	
54.053	6417	1847	1493	1102	10859	2017	
71.277	6726	1774	1434	1067	11001	2018	
64.490					11231	2019	
42.1					10661	2020	

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / [www.bank of.algeria](http://www.bankof.algeria).

من خلال بيانات الجدول رقم (03).

خلال السنوات 2000 إلى 2008 كان التشغيل يسجل إرتفاع في كل القطاعات حيث كان التشغيل الكلي 4978 "آلاف" في سنة 2000 ليصل إلى 5199 "آلاف" في سنة 2001 ثم يواصل الإرتفاع ليصل إلى 7002 "آلاف" سنة 2008.

خلال سنة 2009 إنخفض سعر النفط إلى 62.25 دولار للبرميل بعدم أن كان 99.97 دولار للبرميل في سنة 2008 وسجلت كل القطاعات زيادة إلا قطاع الفلاحة سجل إنخفاض ليصبح 1242 "آلاف" بعدما كان 1841 "آلاف" في سنة 2008 وكان قطاع النقل والإتصالات التجارة والخدمات هو الذي أخذ حصة الأسد في التشغيل إذ إرتفع إلى 5318 بعدما كان 3260 "آلاف" في سنة 2008.

خلال سنة 2012 واصل قطاع الفلاحة في الإنخفاض ليصل إلى 912 "آلاف" بعدما كان 1043 "آلاف" في سنة 2011 فيما بقيت القطاعات الأخرى تسجل إرتفاع وإرتفع سعر النفط ليصل إلى 111 دولار للبرميل.

خلال سنة 2014 إنخفض كل من قطاع الفلاحة والصناعة والنقل والإتصالات التجارة والخدمات بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية إرتفاع ليصل إلى 1826 "آلاف" بعدما كان 1791 "آلاف" في سنة 2013 وكانت أسعار النفط تسجل إنخفاض حيث وصل إلى 100 دولار للبرميل بعد أن كان 109 في سنة 2013.

خلال سنة 2015 إنخفض سعر النفط ب 47 دولار للبرميل نتيجة للأزمة المالية 2014 ومع هذا سجلت كل القطاعات إرتفاع إلا قطاع البناء والأشغال العمومية حيث وصل إلى 1776 "آلاف" بعدما كان 1826 "آلاف" في سنة 2014.

خلال سنة 2016 واصل سعر النفط في الإنخفاض ليصل إلى 45 دولار للبرميل وسجلت كل القطاعات إرتفاع إلا قطاع الفلاحة حيث إنخفض إلى 865 "آلاف" بعدما كان 917 في سنة 2015.

خلال سنة 2017 إرتفع سعر النفط ليصل إلى 54.05 دولار للبرميل وسجل كل من قطاع الفلاحة والصناعة زيادة بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع النقل و الإتصالات التجارة والخدمات إنخفاض ليصل التشغيل الكلي إلى 10859 "آلاف" بعدما كان 10845 في سنة 2016.

خلال سنة 2018 وصل سعر النفط إلى 71.27 دولار للبرميل وسجلت كل القطاعات إنخفاض إلا قطاع النقل والإتصالات التجارة والخدمات إرتفع ليصل إلى 6726 "آلاف" بعدما كان 6417 "آلاف" في سنة 2017.

خلال سنة 2019 و 2020 إنخفض سعر النفط ليصل على التوالي إلى 64.49 دولار للبرميل و 42.1 دولار للبرميل وسجل التشغيل إرتقاعا في سنة 2019 ليصل إلى 11231 "آلاف" بينما إنخفض في سنة 2020 ليصل إلى 10661 "آلاف".

المطلب الثاني: تأثير تراجع اسعار النفط على الإيرادات العامة

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة تأثير أسعار النفط على الإيرادات العامة وأنواعها إيرادات الجباية البترولية وإيرادات الجباية العادية.

1. تأثير تراجع اسعار النفط على الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 – 2020.

تأثر أسعار النفط على الإيرادات العامة بإعتبار أن النفط من احد أهم موارد الإقتصاد الجزائري، والجدول الموالي يبين تأثيرات تراجع أسعار النفط على الإيرادات العامة.

الجدول رقم (04): تأثير تراجع أسعار النفط على الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 – 2020.

السنة	الإيرادات العامة "مليار دج"	نسبة الزيادة %	اسعار النفط "دولار للبرميل"
2000	1578.1	-	25.500
2001	1505.5	-4.6	24.850
2002	1603.2	6.49	25.240
2003	1974.4	22.97	29.030
2004	2229.7	13.2	38.660
2005	3082.5	38.47	54.640
2006	3639.8	18.08	65.850
2007	3687.7	1.32	74.950
2008	5190.4	40.75	99.970
2009	3976	-29.24	62.250
2010	4392.9	19.6	80.150
2011	5790.1	31.81	112.943
2012	6339.3	9.49	111.045
2013	5957.5	-6.02	109.550
2014	5738.4	-4	100.234
2015	5103.1	-10.76	53.066
2016	5110.1	0.13	45.005
2017	6047.9	18.35	54.053
2018	6751.4	11.63	71.277
2019	6507.9	-3.6	64.490
2020	5114.09	-24.41	42.1

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / [www.bank of.algeria](http://www.bankof.algeria).

من خلال الجدول رقم (04).

خلال سنة 2001 انخفضت الإيرادات العامة حيث بلغت 1505.5 مليار دج بعدما كانت تبلغ 1578.1 مليار دج في سنة 2000 اي بنسبة إنخفاض قدرت ب 4.6- % وهذا راجع الى إنخفاض أسعار النفط في الاسواق حيث كان سنة 2001 حوالي 24 دولار للبرميل بعد أن كان في سنة 2000 حوالي 25 دولار للبرميل.

خلال سنة 2009 انخفضت الإيرادات العامة حيث وصلت إلى 3672.9 مليار دج وتسجل نسبة سالبة قدرت ب 29.24- % وهذا راجع الى الازمة التي شهدتها العالم وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث وصل الى 62 دولار للبرميل بعد ان كان في 2008 يساوي حوالي 100 دولار للبرميل

خلال السنوات 2013 - 2014 - 2015 بلغت الإيرادات العامة على التوالي 5957.5 مليار دج و 5738.4 مليار دج و 5103.1 مليار دج أي انخفضت بنسب قدرت على التوالي ب 6- % ، 4- % ، 10.76- % وهذا راجع الى الإنخفاض المستمر لأسعار النفط التي كانت في سنة 2012 111.045 دولار للبرميل وفي سنة 2013 و 2014 و 2015 كانت على التوالي 109 دولار للبرميل و 100 دولار للبرميل و 53 دولار للبرميل .

خلال سنة 2019 انخفضت بنسبة قدرت ب 3.6% و بمبلغ قدر ب 6507.9 مليار دج وهذا لإنخفاض أسعار النفط خلال سنة 2019 التي وصل سعر 64 دولار للبرميل بعد أن كان 71 دولار للبرميل.

أدى إنخفاض سعر النفط من 64.49 دولار للبرميل في سنة 2019 إلى 42.1 دولار للبرميل في سنة 2020 إلى إنخفاض الإيرادات العامة بنسبة 24.41% لتبلغ 5141.09 مليار دج في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

2. تأثير تراجع اسعار النفط على الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 2000 - 2020.

معرفة تأثير أسعار النفط على الجباية العادية والبترولية وهذا من خلال تحليل الجدول الموالي.

الجدول رقم (05): تأثير تراجع اسعار المحروقات على الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 2000 - 2020.

السنة	الجبابة البترولية "مليار دج"	نسبة الزيادة %	الجبابة العادية "مليار دج"	نسبة الزيادة %	اسعارالنفط"دولار للبرميل"
2000	1213.2	-	364.9	-	25.500
2001	1001.4	-17.45	488.5	33.87	24.850
2002	1007.9	0.64	595.2	21.84	25.240
2003	1350	33.94	624.3	4.88	29.030
2004	1570.7	16.34	652.5	4.51	38.660
2005	2352.7	49.78	724.1	10.97	54.640
2006	2799	18.96	840.5	16.07	65.850
2007	2796.8	-0.07	883.1	5.06	74.950
2008	4088.6	46.18	1101.8	24.76	99.970
2009	2412.7	-40.98	1263.3	14.65	62.250
2010	2905	20.40	1487.8	17.77	80.150
2011	3979.7	36.99	1810.4	21.68	112.943
2012	4184.3	5.14	2155	19.03	111.045
2013	3678.1	-12.09	2279.4	5.77	109.550
2014	3388.4	-7.87	2349.9	3.09	100.234
2015	2373.5	-29.95	2729.6	16.15	53.066
2016	1781.1	-24.95	3329	21.95	45.005
2017	2177	22.22	3870.9	16.27	54.053
2018	2887.1	32.61	3864.2	-0.17	71.277
2019	2714.5	-5.97	3793.4	-1.83	64.490
2020	1303.9	-51.96	3810.1	0.43	42.1

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / [www.bank of.algeria](http://www.bankof.algeria).

من خلال بيانات الجدول رقم (05).

خلال سنة 2001 إنخفضت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 17.45% مقارنة بسنة 2000 حيث بلغت 1001.4 مليار دج بعدما كانت 1213.2 مليار دج في سنة 2000 وهذا راجع إلى الإنخفاض المسجل على مستوى أسعار النفط التي كانت 24 دولار للبرميل في سنة 2001 بعدما كانت 25 دولار للبرميل في سنة 2000 ، في حين سجلت إيرادات الجباية العادية إرتقاعا بنسبة 33.87% مقارنة بسنة 2000 حيث وصلت إلى 488.5 مليار دج سنة 2001 وفي سنة 2000 وصلت إلى 364.9 مليار دج.

خلال سنة 2008 بلغت إيرادات الجباية البترولية 4088.6 مليار دج لكن في سنة 2009 وصلت إلى 4212.7 مليار دج وسجلت إنخفاضا بنسبة 40.98% وهذا بسبب الأزمة العالمية وإنعكاساتها على الإقتصاد العالمي عموما وعلى أسعار النفط خصوصا مما أثر سلبا على الإيرادات الكلية حيث بلغ صافي صندوق ضبط الإيرادات 36.4 مليار دج فقط وهي قيمة ضئيلة جدا مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ما يفسر هيمنة المحروقات على إيرادات الميزانية الكلية حيث وصلت أسعار المحروقات الى 62 دولار للبرميل سنة 2009 بعدما كانت 99 دولار للبرميل سنة 2008، في حين بقيت إيرادات الجباية العادية تسجل إرتقاعا ولم تؤثر فيها أسعار البترول حيث بلغت سنة 2009 1263.3 مليار دج أي إرتفعت بنسبة 14.65% مقارنة بسنة 2008.

خلال سنة 2013 إلى 2016 سجلت إيرادات الجباية العادية زيادة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة حيث وصلت إلى 2279.4 مليار دج في سنة 2013 و 2729.6 مليار دج خلال سنة 2015 وبنسبة زيادة قدرت ب 16.15% مقارنة بسنة 2014 وبنسبة 53.5% من إجمالي الإيرادات العامة ومن سنة 2015 بدأت الإيرادات العامة تميل نحو إيرادات الجباية العادية وهذا تزامنا مع الإنخفاض الملحوظ لمستوى أسعار النفط وبلغت سنة 3329 مليار دج بنسبة زيادة 21.95% وبنسبة 64.7% من إجمالي الإيرادات، في حين إنخفضت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2013 بنسبة 12.09% مقارنة بسنة 2012 حيث بلغت 3678.1 مليار دج وانخفضت أسعار النفط حيث وصلت إلى 109 دولار للبرميل بعد أن كانت 111 دولار للبرميل سنة 2012، وواصلت الانخفاض الى غاية سنة 2016 حيث بلغت 1781.1 مليار دج وبنسبة انخفاض 24.95- % مقارنة بسنة 2015 وكان سعر النفط في سنة 2016

45 دولار للبرميل بعد أن كان 53 دولار للبرميل سنة 2015 وهذا بسبب أزمة أسعار النفط سنة 2014 التي أثرت وبشكل كبير على إيرادات الدولة الجزائرية .

خلال سنة 2019 بلغت إيرادات الجباية البترولية 2714.5 مليار دج أي انخفضت بنسبة 5.97% مقارنة بسنة 2018 التي بلغت 2887.1 مليار دج وهذا راجع الى إنخفاض سعر النفط في الأسواق حيث بلغ 64 دولار للبرميل في سنة 2019 بعد أن كان 71 دولار للبرميل في سنة 2018، بالمقابل سجلت إيرادات الجباية العادية خلال سنة 2019 إنخفاض طفيف بنسبة 1.83% مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 3793.4 مليار دج بعد أن كانت 3864.2 مليار دج في سنة 2018 وبزيادة في نسبة إجمالي الإيرادات حيث قدرت ب 67.6% بعدما كانت 57.2%.

خلال سنة 2020 إنخفضت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 51.69% حيث بلغت 1303.9 مليار دج في حين إرتفعت إيرادات الجباية العادية بنسبة 0.43% لتبلغ 3810.1 مليار دج وهذا بسبب إنخفاض أسعار النفط من 64.49 دولار للبرميل في سنة 2019 إلى 42.1 دولار للبرميل.

المطلب الثالث: تأثير تراجع اسعار النفط على النفقات العامة:

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة تأثير تراجع أسعار النفط على النفقات العامة وأنواعها نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1. تأثير تراجع أسعار النفط على النفقات العامة.

لمعرفة تأثيرات تراجع أسعار النفط على النفقات العامة يمكن تحليل الجدول الموالي.

الجدول رقم (06): تأثير تراجع أسعار النفط على النفقات العامة.

السنة	النفقات العامة	%نسبة الزيادة	اسعار النفط
2000	1178.1	-	25.500
2001	1321	12.12	24.850
2002	1550.6	17.38	25.240
2003	1690.2	9	29.030
2004	1891.8	11.92	38.660
2005	2052	8.46	54.640
2006	2453	19.54	65.850
2007	3108.5	26.72	74.950
2008	4191	34.82	99.970
2009	4246.3	1.31	62.250
2010	4466.9	5.19	80.150
2011	5853.6	31.04	112.943
2012	7058.1	20.57	111.045
2013	6024.2	-14.64	109.550
2014	6995.7	16.12	100.234
2015	7656.3	9.44	53.066
2016	7297.4	-4.68	45.005
2017	7282.6	-0.2	54.053
2018	7726.3	6.09	71.277
2019	8557.2	10.75	64.490
2020	7804	-8.80	42.1

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010، 2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / [www.bank of.algeria](http://www.bankof.algeria).

من خلال بيانات الجدول رقم (06).

خلال سنة 2001 إرتفعت النفقات العامة بنسبة 12.12% مقارنة بسنة 2000 حيث قدرت ب 1321 مليار دج بعد أن كانت 1178.1 مليار دج برغم من إنخفاض في أسعار النفط بحوالي 2 دولار للبرميل إلا انه لم يؤثر في إرتفاع النفقات العامة .

خلال سنة 2009 كانت نسبة الزيادة في النفقات العامة 1.31% وهي نسبة ضئيلة وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانخفاض أسعار النفط بحوالي 28 دولار للبرميل حيث بلغت النفقات العامة 4246.3 مليار دج .

خلال سنة 2012 إلى سنة 2016 سجل إنخفاضا مستمرا لأسعار النفط في الأسواق العالمية بحوالي 67 دولار للبرميل حيث كان خلال سنة 2011 112 دولار للبرميل وفي سنة 2012 أصبح 111 دولار للبرميل، وفي سنة 2015 أصبح 53 دولار للبرميل الى سنة 2016 التي وصل فيها إلى 45 دولار للبرميل وهو ما إنعكس سلبا على النفقات العامة خلال سنة 2013 حيث إنخفضت بنسبة 14.64% لتبلغ 6024.2 مليار دج بعد ما كانت 7058.1 مليار دج في سنة 2012 ثم إرتفعت في سنة 2014 و 2015 بنسبة 16.12% و 9.44% رغم إنخفاض اسعار النفط، وفي سنة 2016 إنخفضت النفقات العامة بنسبة 4.68% حيث بلغت 7297.4 مليار دج بعد ان كانت 7656.3 مليار دج سنة 2015.

خلال سنة 2019 إرتفعت النفقات العامة ب 10.75% مقارنة بسنة 2018 حيث قدرت ب 8557.2 مليار دج رغم إنخفاض سعر النفط بحوالي 8 دولار للبرميل.

خلال سنة 2020 إنخفضت قيمة النفقات العامة بنسبة 8.80% لتبلغ 7804 مليار دج بسبب تراجع أسعار النفط ب 22 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2019.

2. تأثير أسعار النفط على نفقات التسيير والتجهيز.

لمعرفة تأثيرات تراجع أسعار النفط على نفقات التسيير والتجهيز يمكن تحليل الجدول الموالي.

الجدول رقم (07): تأثير أسعار النفط على نفقات التسيير والتجهيز

السنة	نفقات التسيير "مليار دج"	نسبة الزيادة %	نفقات التجهيز "مليار دج"	نسبة الزيادة %	سعر النفط "دولار للبرميل"
2000	856.2	-	321.9	-	25.500
2001	963.6	12.54	357.4	11.02	24.850
2002	1097.7	13.91	452.9	26.72	25.240
2003	1122.8	2.28	567.4	25.28	29.030
2004	1251.1	11.42	640.7	12.91	38.660
2005	1245.1	-0.47	806.9	25.94	54.640
2006	1437.9	15.48	1015.1	25.80	65.850
2007	1673.9	16.41	1434.6	41.32	74.950
2008	2217.7	32.48	1973.3	37.55	99.970
2009	2300	3.71	1946.3	-1.36	62.250
2010	2659	15.60	1807.9	-7.11	80.150
2011	3879.2	45.88	1974.4	9.20	112.943
2012	4782.6	23.28	2275.5	15.25	111.045
2013	4131.6	-13.61	1892.6	-16.82	109.550
2014	4494.3	8.77	2501.4	32.16	100.234
2015	4617	2.73	3039.3	21.50	53.066
2016	4583.8	-0.71	2711.9	-10.77	45.005
2017	4677.2	2.03	2605.4	-3.92	54.053
2018	4648.3	-0.61	3078	18.13	71.277
2019	4954.4	6.58	3602.8	17.05	64.490
2020	4863.9	-1.82	2940.2	-18.39	42.1

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / [www.bank of.algeria](http://www.bankof.algeria).

من خلال بيانات الجدول رقم (07).

خلال سنة 2001 إنخفضت أسعار النفط بحوالي 2 دولار للبرميل ومع ذلك إرتقت نفقات التسيير بنسبة 12.54% حيث بلغت 963.6 مليار دج مقارنة بسنة 2000 وبالمقابل إرتفعت نفقات التجهيز ب 11.02% لتصل إلى 357.4 مليار دج بعد أن كانت سنة 2000 321.9 مليار دج .

خلال سنة 2009 إرتفعت نفقات التسيير بنسبة 3.71% لتبلغ 2300 مليار دج، في المقابل إنخفضا نفقات التجهيز بنسبة 1.63% لتصل إلى 1946.3 مليار دج بعد أن كانت 1973.3 مليار دج في 2008 وهذا مع إنخفاض أسعار النفط بحوالي 28 دولار للبرميل بين سنة 2008 و 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

خلال سنة 2013 إنخفضت نفقات التسيير إلى 4131.6 مليار دج بنسبة تقدر ب 13.61% ولقد نتج هذا الإنخفاض عن تراجع في التحويلات الجارية الناتجة بطبعها عن الإنخفاض في نفقات تحويلات أخرى و إنخفاض نفقات المستخدمين وإنخفاض في نفقات الخدمات الإدارية، في حين إنخفضت معها أيضا نفقات التجهيز بنسبة تقدر ب 16.82% لتبلغ 1892.6 مليار دج مقابل 2275.5 مليار دج في 2012.

خلال سنة 2015 إرتفعت نفقات التسيير بنسبة 2.73% بمبلغ 2617 مليار دج مقارنة بسنة 2014 في المقابل إرتفعت معها نفقات التجهيز بنسبة 21.50% لبلغ 3039.3 مليار دج بعد أن كانت 2501.4 مليار دج في 2014، وهذا ما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة لعدم تغطية الإيرادات العامة لهذا الإرتفاع في النفقات خاصة مع إنخفاض أسعار النفط التي وصلت الى 53 دولار للبرميل بعد أن كانت 100 دولار للبرميل في 2014 وهذا بسبب الأزمة المالية لسنة 2014.

خلال سنة 2016 بقيت نفقات التسيير تقريبا على حالها حيث بلغت 4583.8 مليار دج فيما إنخفضت نفقات التجهيز بنسبة 10.77% مقارنة بسنة 2015، ووصل سعر النفط في سنة 2016 إلى 45 دولار للبرميل أي إنخفض بحوالي 8 دولار للبرميل بين 2015 و 2016.

خلال سنة 2019 إرتفعت نفقات التسيير بنسبة 6.58% مقارنة بسنة 2018 لتصل إلى 4954.4 مليار دج بعد أن كانت 4648.3 مليار دج في 2018، في المقابل إرتفعت معها نفقات

التجهيز ب 17.05% لتبلغ 3602.8 مليار دج وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة ويرجع هذا الإرتفاع في الزيادة في نفقات البنية الإقتصادية والإدارية وقطاع السكن الذي يمثل أكبر نسبة من نفقات التجهيز.

خلال سنة 2020 إنخفضت كل من نفقات التسيير بنسبة 1.82% ونفقات التجهيز بنسبة 18.39% مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت نفقات التسيير 4863.9 مليار دج بعد أن كانت 4954.4 مليار دج في 2019 ونفقات التجهيز بلغت 2940.2 مليار دج بعد أن كانت 3602.8 مليار دج في 2019 وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار النفط في سنة 2020 ب 22 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2019.

المبحث الثالث: إتجاهات السياسة المالية في الجزائر .

تتعدد إتجاهات السياسة المالية بحسب الأوضاع الإقتصادية المعاشة ففي مرحلة الوفرة المالية تتخذ السياسة المالية منحى يساعدها في الإستفادة من هذه الوفرة وبالتالي توفر موارد إحتياطية وفي حالة عدم وجود إستقرار في الوضعية المالية تتجه الدولة إلى السياسة الإنكماشية بغية التصدي لمثل هكذا أوضاع ومحاولة وجود حلول من أجل عدم الوقوع فيها مرة أخرى .

المطلب الأول: دور الوفرة المالية في التوسع.

ساهمت الوفرة المالية خلال فترة الدراسة في تنشيط وتحريك الإقتصاد الوطني حيث تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات و وضع برامج حكومية من أجل دعم الإنعاش الإقتصادي و تسديد معظم الديون الخارجية بفوائدها، هذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب.

1. إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

أنشأ صندوق ضبط الإيرادات من أجل التسيير الأمثل لفوائض الآتية من الفارق بين الإيرادات والنفقات لإستخدامها في حالة حصول عجز في الموازنة العامة.

1.1. تعريف صندوق ضبط الإيرادات.

تم انشاء صندوق ضبط الإيرادات ضمن قانون التكميلي سنة 2000¹، حيث نصت المادة 10 منه على أنه يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص خاص تحت الرقم 103-203 بعنوان "صندوق ضبط الإيرادات"، يكون وزير المالية الأمر بالصرف الرئيسي، ويعتبر من حسابات التخصيص الخاص الذي تديره الخزينة العمومية بشكل مستقل عن الموازنة العامة للدولة فهو لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية².

يتألف حساب الصندوق من باب للإيرادات وباب للنفقات، ففي باب الإيرادات يتم تقييد كل الفوائض من القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وتلك المتعلقة بسير الصندوق. أما في باب النفقات يقيد كل ما يتعلق بعمليات ضبط النفقات وتوازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيضات الدين العمومي، وعدلت هذه المادة سنة 2004 بموجب المادة 66 من القانون 03-22 المتضمن قانون المالية 2004 الصادر يوم 28 ديسمبر 2003،

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 02 - 2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

² - بن طاهر حسين، بغنة سهيلة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة للدولة في الجزائر 2000 - 2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والجبائية، جامعة أم البواقي، العدد3، 2015، ص10.

ثم بموجب المادة 25 من الأمرية 04-06 المؤرخة في 15 جويلية 2006 والخاصة بقانون المالية التكميلي 2006¹ في بعض الجوانب المتعلقة في كيفية تمويله وأهدافه، منها المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة وتوسيعه ليشمل عجز الخزينة العامة، مع مراعاة أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، إلا أن هذا السقف تم إسقاطه في قانون المالية لسنة 2017 بعد تراجع رصيد الصندوق إلى حدوده الدنيا.

2.1. تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات:

شهد صندوق ضبط الإيرادات عد تغيرات منذ إنشائه، والجدول الموالي يبين تغيرات رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (08): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

السنة	سعر النفط	رصيد صندوق ضبط الإيرادات
2000	25.50	232.137
2001	24.85	171.534
2002	25.24	27.978
2003	29.03	320.892
2004	38.66	721.688
2005	54.64	1842.685
2006	65.85	2931.045
2007	74.95	3215.53
2008	99.97	4280.073
2009	62.25	4316.465
2010	80.15	4842.837
2011	112.94	5381.703
2012	111.04	5633.752
2013	109.55	5563.512
2014	100.23	5284.848
2015	53.06	4408.1
2016	45	2072.2
2017	54.05	1042.6
2018	71.27	
2019	64.94	
2020	42.1	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير وزارة المالية. / www.mf.gov.dz

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والخاص بالقانون المالية التكميلي 2006.

من خلال بيانات الجدول رقم (08) يتبين أن صندوق ضبط الإيرادات في تغير مستمر، حيث شهدت الفترة الأولى 2000-2002 تراجعاً في رصيد الصندوق علماً أن هذا التراجع يعود إلى الإنخفاض في أسعار النفط، أما في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 فقد شهد رصيد الصندوق ارتفاعاً رغم قيام الحكومة بالتسديد المسبق للديون الخارجية، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، أما في الفترة 2008-2010 فقد عرفت أسعار النفط إنخفاضاً بسبب تأثرها بالأزمة المالية العالمية 2008 إلى أن الرصيد في تزايد مستمر إلى غاية 2013، لينخفض رصيد الصندوق من 5563.51 مليار دج في 2013 إلى 5284.84 مليار دج في 2014، ليستمر التراجع سنة 2015 والسبب يرجع في الأساس إلى إنخفاض مداخيل الصندوق بسبب تأثره بإنخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المسحوبات منه الموجهة إلى تمويل وتغطية العجز في الميزانية، وتواصلت الإقتطاعات من سنة 2017 إلى أن تم إستنزافه كلياً مع نهاية سنة 2017.

2. البرامج الحكومية.

1.2. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004

قررت الحكومة الجزائرية في أبريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الإقتصادي، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الإستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساساً للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 16063 مشروع¹.

وكانت من بين أهداف هذا البرنامج:

- تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- تنمية الموارد البشرية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان.

¹ - د. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص: 06.

- رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 302.120 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج، وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة¹. وكانت من بين أهداف البرنامج:

- إكمال الإطار التحفيزي بالإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الإستثمار.

- مواصلة تطبيق الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية.

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة الغير مشروعة.

3.2. برنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014.

تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 134-302 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية مسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014 وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010²، و يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.

من بين أهداف البرنامج :

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والإجتماعي.

¹ - د. هدى بن محمد، مرجع سابق، ص: 09-10.

² - د. هدى بن محمد، مرجع سابق، ص: 13.

- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب و دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

4. التسديد المسبق للمديونية الخارجية:

وقعت الجزائر مذكرة مع روسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر والمقدرة بحوالي 4.7 مليار دولار بتاريخ 10 مارس 2006، وفي مقابل ذلك التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين، وتم الإتفاق على صفقة بقيمة 3.5 مليار دولار تقتنيها الجزائر من روسيا في شكل عتاد عسكري، وتعتبر هذه أكبر صفقة تيرمها الجزائر مع دائنيها فيما يخص ملفات تحويل المديونية¹.

تقدمت الجزائر لنادي باريس في منتصف شهر مارس 2006 بطلب رسمي لمناقشة التسديد المسبق لجزء من الديون و الذي يقدر ب 8 مليار دولار، حيث أسفر الإجتماع الذي تم عقده بنادي باريس في 10 ماي 2006 عن نتائج إيجابية تمثلت في تسديد الجزائر مسبقا ما يعادل 6.54 مليار دولار في الفترة الممتدة بين جانفي و جوان 2006 منها 4.27 مليار دولار من الديون العمومية المستحقة لنادي باريس و 2.06 مليار دولار من الديون متعددة الأطراف. و في سنة 2007 أصبحت المديونية الخارجية الجزائرية لا تمثل سوى 3.6% من الناتج الداخلي الخام مقابل 34.2% سنة 2003 و 58.3% سنة 1999، ففي الفترة الممتدة بين 1985 و 2005 دفع البلد ما قيمته 117.9 مليار دولار منها حوالي 84 مليار دولار في تسديد أصل الدين، و 34 مليار دولار على سبيل الفوائد.

المطلب الثاني: مظاهر السياسة الإنكماشية المصممة لمواجهة الصدمة النفطية

عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني وإتخاذ إجراءات من شأنها مجابهة ومواجهة الصدمات النفطية خاصة صدمة 2014 التي إنهار على إثرها سعر النفط حيث إنتقل من 100 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل في 2015 ثم إلى 45 دولار للبرميل في 2016 أي بنسبة إنخفاض تقدر

¹ -حتحات محمد رضا، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر،
www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7f.doc 05 جانفي 2014،

ب 55% حيث تم تمويل العجز من صندوق ضبط الإيرادات لكن بنسبة حوالي 50% فقط بسبب التراجع الكبير الذي شهده صندوق ضبط الإيرادات جراء السحوبات المستمرة منه بسبب العجز وخلال سنة 2017 كان رصيد صندوق ضبط الإيرادات لم يتجاوز 680 مليار دج وهو مبلغ بقي على حاله منذ 2016 وتم تعديل السعر المرجعي في سنة 2017 من 37 دولار للبرميل إلى 50 دولار للبرميل، ومن بين الإجراءات أيضا تقييد التجارة الخارجية ورخص الإستيراد ويعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المتخذة للتحكم في التجارة الخارجية وخروج العملة الصعبة، وإجراءات جبائية من بينها إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل وقد تم إدراج هذا القرار ضمن قانون المالية لسنة 2015، الرفع في قسيمة السيارات حسب نوع وعمر وقدرة السيارة في حدود تتراوح بين 16% و 40%¹، وإعفاء السيارات التي تسير بغاز النفط الوقود المسال والغاز الطبيعي المضغوط وهذا لتشجيع استعمال الوقود النظيف²، تعديل نسبة الرسم على القيمة المضافة حيث إنتقل من 7% إلى 17% على بيع الديازال وعلى إستهلاك الغاز الطبيعي الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية في الثلاثي وإستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلوات للساعة/الثلاثي³، إقرار إتوات بنسبة 5% و 2% على الإيرادات الخام من إستغلال تجهيزات الحمامات والمياه الموجهة للإستغلال البشري أو الصناعي على التوالي⁴، تسقيف النفقات العمومية عند 6800 مليار دج في 2017.

وخلال الصدمة النفطية سنة 2020 إتخذت الحكومة عدة إجراءات بهدف تحسين وضعية الخزينة وتنشيط المحيط الإقتصادي ومن بينها رفع أسعار البنزين والمازوت من أجل ترشيد إستهلاك المواد الطاقوية وتخفيف العبء على ميزانية الدولة من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2020⁵، فرض الضريبة على الممتلكات وتحديد نسبتها ب1% على الأملاك التي تفوق 100 مليون دج⁶، إنشاء رسم سنوي يطبق على السيارات والآليات المتحركة ويستحق هذا الرسم عند إكتتاب عقد تأمين السيارات من

¹ - المادة 09 من قانون المالية 2016.

² - المادة 11 من قانون المالية 2016.

³ - المادة 14 من قانون المالية 2016.

⁴ - المادة 41 من قانون المالية 2016.

⁵ - القانون رقم 20-07-20، ص:10.

⁶ - القانون رقم 19-14-19، ص:32.

قبل صاحب السيارة أو الآلة المتحركة وتحدد معدلات هذا الرسم على النحو التالي 1500 دج بالنسبة للسيارات السياحية و 3000 دج للمركبات الأخرى والآليات المتحركة.

المطلب الثالث: حوكمة السياسة المالية في الجزائر.

يعاني الإقتصاد الجزائري إختلالات هيكلية عميقة مست كل القطاعات، ونتيجة لذلك تعاني موازنة الدولة والسياسة المالية العديد من التحديات مما يستوجب مراجعة عميقة كل جوانبها، ولتقليل تقلبات الموازنة العامة وبالتالي إستقرار السياسة المالية يتطلب الأمر:

1. مكافحة التهرب الضريبي.

سطرت الحكومة العديد من الوسائل الوقائية والقانونية والعقابية للتصدي لظاهرة التهرب الضريبي وتوفير الموارد الضائعة للحزينة ومن بين هذه الوسائل: نشر الوعي الضريبي لدى كافة الأشخاص المكلفين بالضرائب، الإستعانة بالملصقات والإشهارات والترويج الإلكتروني عبر بوابة المديرية العامة للضرائب إلا أن واقع الحال لا يعكس ذلك بحيث تبقى هذه الظاهرة أحد معوقات التنمية الإقتصادية في الجزائر.

2. مكافحة تهريب العملة الصعبة.

تعود أسباب قريب العملة أولا للطبيعة البشرية بحد ذاتها والتي تبحث عن الثروة بشتى الطرق السهلة، وتبغى والثراء السريع بكل السبل المتاحة بغض النظر عن شرعية أو أخلاقية الوسيلة من عدمها. والخطوة الثانية في توظيف الأموال المحصلة في الملاذات والجنات الضريبية، والدول الآمنة، مما يسمح لهم بتنمية وإستخدام هذه الأموال في تحقيق مبتغياتهم وطموحاتهم مما يجعلهم يستمتعون بحياة خالية من الملاحقات، والضرائب، ونظرة المجتمع، خصوصا إذا تعلق الأمر بأموال جمعت بطرق مشبوهة بغير وجه حق، وبشكل عام فإن أسباب تهريب العملة نوجزها في العناصر التالية:

- تبيض الأموال التي تم الحصول عليها بطرق مشبوهة.
- الهروب من الملاحقة والمساءلة القانونية في حالة تم سريان قانون "من أين لك هذا؟".
- البعد من الإجراءات البيروقراطية التي يتسم بها الاستثمار وتوظيف الأموال بالوطن.
- الاغراءات والامتيازات الخارجية التي تقدمها بعض الدول والتي تربط الإيداع أو شراء عقار ما بالحصول على الجنسية .

- تحسين المستوى المعيشي بدول تتسم بالرفاهية والنقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- تلافي نظرة المجتمع من المساءلة للأموال المشبوهة.
- الهرب من دفع الضرائب على اختلافها وتنوعها .

3. مكافحة السوق الموازي.

سعت الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات لإحتواء الأموال المتواجد في السوق الموازية وإدخالها في السوق الرسمية ، ولكن هذه الإجراءات لن تتحقق إلا بإستمرار محاصرة أصحاب المال الفاسد ، وراع الخبراء الإقتصاديون أن الأوليغارشيا السياسية هي وراء ظهور السوق الموازية سنوات التسعينات، وقدر الخبراء حجم تداولها ب 500 الف مليار سنتيم .

وفيما يخص إجراءات إسترجاع الأموال الموجودة خارج الدائرة الرسمية أو السوق الموازية التي أصبحت تهدد الأمن الاقتصادي للدولة: إعتقاد إصلاحات ضريبية وتبسيط وتخفيف النظام الضريبي، تحفيزات مصرفية وتسهيل عملية إيداع الأموال، رقمنة الإدارة الضريبية وكذا قطاع الحفظ العقاري وأملاك الدولة و يرجع سبب فشل كل محاولات إحتواء السوق الموازية إلى تغلغل الفساد وتزواج المال الفاسد مع أصحاب القرار السياسي وتشكل أوليغارشيا إقتصادية سياسية.

4. تشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي.

تعتبر هذه الوسيلة من أنجح الوسائل للنهوض بالإقتصاد الوطني إذ أن تشجيع الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية يساعد في تطوير الإنتاج وبالتالي إنشاء مصانع ضخمة لمختلف الأنشطة والخدمات للقضاء على نسبة من مشكلة البطالة التي أصبحت عائق لدى الدولة الجزائرية خاصة في الآونة الأخيرة،

5. ترشيد الحوافز الجبائية.

الحوافز الضريبية أداة من أدوات السياسة الضريبية التي ترمي إلى عدة أهداف اجتماعية واقتصادية. فالحوافز الضريبية نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، كما تعرف بأنها سياسة تستخدم لتحفيز الأشخاص

لاتتبع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة، وتعد التنمية الاقتصادية أهمها، فتسعى الدول النامية مثلاً من خلال هذه السياسة إلى الحصول على موارد رأسمالية، وزيادة صادراتها، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع سوية التكنولوجيا لديها.

والحوافز الضريبية سلاح ذو حدين؛ فهي من ناحية تؤدي إلى انخفاض الموارد المالية للدولة نتيجة تنازلها عن تحصيل الضريبة المفروضة قانوناً، ومن ناحية أخرى تعد سبباً لزيادة الادخار والاستثمار مع ما يحمله من انتعاش اقتصادي في أي دولة. ويتوقف ذلك على آلية استخدام هذه السياسة، إذ يمكن جعلها أداة إيجابية بعيداً عن أي تبذير في الموارد باعتبار أن فقدان الحصيلة سيكون على المدى القريب، أما على المدى البعيد فإن تحفيز الاستثمارات سيوسع القاعدة الضريبية، فما منح باليد اليمنى سيجبى باليسرى في ضوء دوران عجلة الاقتصاد.

وتسعى هذه المتطلبات إلى محاربة كل أنواع التجاوزات والغش بما فيها من أثر سلبي على الإقتصاد

الوطني.

خاتمة الفصل.

أثرت الوفرة المالية وبشكل إيجابي على أدوات السياسة المالية خاصة عند إرتفاع أسعار النفط، لكن هذه الأخيرة تعرف تقلبات في أسعارها بين سنة وأخرى وهذا ما يؤثر وبشكل كبير على إيرادات ونفقات الدولة وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة وينتج عنه تأثير إقتصادي وطني، وبهدف تصحيح الإختلالات المالية وتخفيض العجز الموازي خاصة إتخذت الحكومة إجراءات من شأنها مواجهة الصدمات النفطية وتقليل تأثيراتها على السياسة المالية.



خاتمة



خلاصة

من خلال هذا البحث تم توضيح الدور الهام الذي تلعبه السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي وتحقيق الإستقرار، حيث لا يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة والمتوقعة إلا من خلال إنتهاج وإتباع الدولة لعدة سياسات على رأسها السياسة المالية، وذلك عن طريق إستخدامها لأدواتها والمتمثلة في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، ذلك أنه يمكن للحكومة معالجة العجز في الموازنة العامة من خلال إتباع سياسة مالية توسعية من خلال إجراء زيادة في الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بهدف تنشيط الطلب الكلي، أو سياسة مالية انكماشية إما عن طريق رفع مستوى الضرائب وبالتالي خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار. أو تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي ويخفض مستوى الأسعار، أو استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب والتوسع فيها وخفض الإنفاق العام.

تواجه الدولة الجزائرية مشكل كبير يتمثل في تقلبات أسعار النفط باعتبارها من الدول المصدرة للنفط، حيث أن هذا الأخير يؤثر على عائدات الإيرادات النفطية، وهنا تظهر أهمية السياسة المالية من خلال إتخاذ الحكومة لإجراءات وآليات للتحكم والتعايش مع الوضع الذي هو خارج تحكم الدول النفطية.

إختبار الفرضيات.

تمكن البحث من خلال فصليه للإجابة عن الإشكالية الرئيسية وإختبار صحة فرضيات والتي يمكن تقديمها كما يلي:

- الفرضية الأولى: والتي نصت على " يعتمد نجاح السياسة المالية على عدة عوامل ومحددات إقتصادية وسياسية تكون مواكبة للسياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها." وقد تم أثبات صحتها إذ أن السياسة المالية لها عدة محددات من بينها: مستوى الوعي الضريبي في البلد، وجود جهاز إداري كفؤ، وجود سوق مالي، وجود جهاز مصرفي . والتي تسعى إلى تحقيق أهداف تتمثل في: تحقيق إستقرار الأسعار، تحقيق مستوى التشغيل الكامل، تحقيق النمو الإقتصادي.

- الفرضية الثانية: والتي نصت على "من بين العوامل المحددة لإتجاهات السياسة المالية في الجزائر سعر البترول والبرامج الحكومية." وقد تم إثبات صحتها، إذ تبين أن الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة شهد عدة تقلبات في أوضاعه، وذلك يتأثر سعر النفط على السياسة المالية والإقتصاد الوطني ككل باعتبار أن الإقتصاد الوطني ريعي، والبرامج الحكومية التي جاءت من أجل محاولة تنويع الإيرادات وبالتالي تنشيط الإقتصاد.
- الفرضية الثالثة: والتي تنص على " تتخذ السياسة المالية في الجزائر عدة إتجاهات من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي." وقد تم قبولها، كون أن الإقتصاد الوطني عند دخوله في حالة إنكماش تتخذ الحكومة سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب، وعند دخوله في حالة تضخم تتخذ الحكومة سياسة مالية إنكماشية وذلك برفع مستوى الضرائب.

نتائج البحث:

- تعد السياسة المالية من أحد أدوات السياسة الإقتصادية ولها أولوية هامة على باقي السياسات الأخرى ومرونة كبيرة في التأثير على التوازنات الإقتصادية الكلية.
- تعتبر موارد النفط من أهم الموارد الموزنة العامة في الجزائر إذ أنه يؤثر وبشكل كبير على الإقتصاد الوطني باعتبار هذا الأخير إقتصاد ريعي، ويظهر تأثير النفط عند إنخفاض أسعاره أو ارتفاعها لذلك إتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات وبرامج من شأنها تنويع الإيرادات والقضاء على التبعية النفطية من أجل عدم الوقوع في حالة عجز.
- لجوء الجزائر إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز في ميزانيتها.
- إتخذت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات التي تسعى من خلالها إلى القضاء على البطالة وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي، والتي تمثلت في البرامج الحكومية "برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014".
- أي تغير قد يحدث في أحد المتغيرات "زيادة أو نقصان" مثل سعر النفط الذي يعتبر من أهم موارد الإقتصاد الجزائري قد يؤثر حتما على باقي المتغيرات الأخرى مثل الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة، الإنتاج المحلي الإجمالي... .

- نظرا أن أسعار النفط تعتبر محرك أساسي لحدوث عجز في الموازنة، لا بد على الدولة أن تقوم بتنويع مصادر الدخل، وهذا ما تسعى إليه الجزائر.
- ضرورة العمل على إعادة توجيه الإنفاق الحكومي من خلال الإهتمام برفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات وتشجيع الإستثمار.
- كانت كل البرامج التي تم وضعها من طرف الحكومة تسعى لى أهداف محددة وهي تنشيط المناخ الإقتصادي وإنتعاشه، القضاء على البطالة، تشجيع الإستثمارات، تلبية حاجيات السكان...
- إتخذت الحكومة الجزائرية عدت إجراءات من أجل مواجهة صدمات أسعار النفط خلال سنوات الدراسة وكانت من بينها "تعديل السعر المرجعي من 37 دولار للبرميل إلى 50 دولار للبرميل، تقييد التجارة الخارجية، رخص الإستيراد، إلغاء المادة 87 مكرر، الرفع في قسيمة السيارات..."
- من أجل تقليل تقلبات الموازنة العامة وإستقرار السياسة المالية يجب "مكافحة التهرب الضريبي، مجابهة تهريب العملة الصعبة، مكافحة السوق الموازية، تشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي، ترشيد الحوافز الجبائية".

أفاق الدراسة في الموضوع:

- دور السياسة المالية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- أثر إستقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة المالية.
- السياسة المالية ودورها في تهيئة المناخ الإستثماري.



الملاحق



الملحق رقم (01): تطور حجم الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 - 2020.

السنة	الإيرادات العامة "مليار دج"	نسبة الزيادة %
2000	1578.1	-
2001	1505.5	-4.6
2002	1603.2	6.49
2003	1974.4	22.97
2004	2229.7	13.2
2005	3082.5	38.47
2006	3639.8	18.08
2007	3687.7	1.32
2008	5190.4	40.75
2009	3976	-29.24
2010	4392.9	19.6
2011	5790.1	31.81
2012	6339.3	9.49
2013	5957.5	-6.02
2014	5738.4	-4
2015	5103.1	-10.76
2016	5110.1	0.13
2017	6047.9	18.35
2018	6751.4	11.63
2019	6507.9	-3.6
2020	5114.09	-24.41

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / www.bankof.algeria.

الملحق رقم(02): تطور إيرادات الجباية البترولية والعبادية خلال الفترة 2000 - 2020.

السنة	جباية المحروقات "مليار دج"	نسبة الزيادة %	الجباية العادية "مليار دج"	نسبة الزيادة %
2000	1213.2	-	364.9	-
2001	1001.4	-17.45	488.5	33.87
2002	1007.9	0.64	595.2	21.84
2003	1350	33.94	624.3	4.88
2004	1570.7	16.34	652.5	4.51
2005	2352.7	49.78	724.1	10.97
2006	2799	18.96	840.5	16.07
2007	2796.8	-0.07	883.1	5.06
2008	4088.6	46.18	1101.8	24.76
2009	2412.7	-40.98	1263.3	14.65
2010	2905	20.40	1487.8	17.77
2011	3979.7	36.99	1810.4	21.68
2012	4184.3	5.14	2155	19.03
2013	3678.1	-12.09	2279.4	5.77
2014	3388.4	-7.87	2349.9	3.09
2015	2373.5	-29.95	2729.6	16.15
2016	1781.1	-24.95	3329	21.95
2017	2177	22.22	3870.9	16.27
2018	2887.1	32.61	3864.2	-0.17
2019	2714.5	-5.97	3793.4	-1.83
2020	1303.9	18.20	3810.1	3.59

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / [www.bank of.algeria](http://www.bankof.algeria).

الملحق رقم (03): تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000 - 2020.

نسبة الزيادة %	النفقات العامة	السنة
-	1178.1	2000
12.12	1321	2001
17.38	1550.6	2002
9	1690.2	2003
11.92	1891.8	2004
8.46	2052	2005
19.54	2453	2006
26.72	3108.5	2007
34.82	4191	2008
1.31	4246.3	2009
5.19	4466.9	2010
31.04	5853.6	2011
20.57	7058.1	2012
-14.64	6024.2	2013
16.12	6995.7	2014
9.44	7656.3	2015
-4.68	7297.4	2016
-0.2	7282.6	2017
6.09	7726.3	2018
10.75	8557.2	2019
-8.80	7804	2020

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / www.bankof.algeria.

الملحق رقم (04): تطور نفقات التشغيل والتجهيز خلال الفترة 2000 - 2020.

نسبة الزيادة %	نفقات التجهيز "مليار دج"	نسبة الزيادة %	نفقات التشغيل "مليار دج"	السنة
-	321.9	-	856.2	2000
11.02	357.4	12.54	963.6	2001
26.72	452.9	13.91	1097.7	2002
25.28	567.4	2.28	1122.8	2003
12.91	640.7	11.42	1251.1	2004
25.94	806.9	-0.47	1245.1	2005
25.80	1015.1	15.48	1437.9	2006
41.32	1434.6	16.41	1673.9	2007
37.55	1973.3	32.48	2217.7	2008
-1.36	1946.3	3.71	2300	2009
-7.11	1807.9	15.60	2659	2010
9.20	1974.4	45.88	3879.2	2011
15.25	2275.5	23.28	4782.6	2012
-16.82	1892.6	-13.61	4131.6	2013
32.16	2501.4	8.77	4494.3	2014
21.50	3039.3	2.73	4617	2015
-10.77	2711.9	-0.71	4583.8	2016
-3.92	2605.4	2.03	4677.2	2017
18.13	3078	-0.61	4648.3	2018
17.05	3602.8	6.58	4954.4	2019
-18.39	2940.2	-1.82	4863.9	2020

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010،

2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / [www.bank of.algeria](http://www.bankof.algeria).

الملحق رقم (05): تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2020.

سعر النفط	نسبة المساهمة %	أخرى	القطاعات								نسبة الزيادة %	الناتج المحلي الإجمالي	
			نسبة المساهمة %	البناء والأشغال العمومية	نسبة المساهمة %	الصناعة	نسبة المساهمة %	الزراعة	نسبة المساهمة %	المحروقات			
25.500	37.26	1535.3	8.12	335	7.04	290.7	8.39	346.2	39.19	1616.3	-	4123.5	2000
24.850	40.70	1706.2	8.42	358.9	7.33	312.7	9.67	412.1	33.88	1443.9	3.32	4260.8	2001
25.240	42.11	1911.8	9.02	409.9	7.17	325.9	9.18	417.2	32.52	1477.1	6.59	4541.9	2002
29.030	39.14	2072.8	8.89	446.6	6.57	344.9	9.71	510	35.69	1873.2	15.53	5247.5	2003
38.660	38.94	2394.3	8.23	506.4	6.01	369.7	9.12	561	37.70	2319	17.20	6150.4	2004
54.640	34.98	2644.7	7.46	564.4	5.56	421	7.68	581.6	44.32	3352.9	22.99	7564.6	2005
65.850	34.03	2870.2	7.91	674.3	5.24	446.8	7.53	641.3	45.59	3882.2	12.56	8514.8	2006
74.950	35.25	3286.7	8.76	825.1	5.05	476	7.48	704.2	43.46	4089.3	10.49	9408.3	2007
99.970	34.96	3858.5	8.66	956.7	4.66	515.2	6.44	711.8	45.28	5001.5	17.38	11043.7	2008
62.250	41.91	4175.6	11.27	1123.6	5.36	535	9.44	941.1	32.02	3192.7	-9.74	9968	2009
80.150	42.28	4221.1	10.48	1257.4	5.14	617.4	8.46	1015.3	34.86	4180.4	20.30	11991.6	2010
112.943	43.40	6165.7	9.13	1333.3	4.55	663.8	8.11	1183.2	35.93	5242.5	21.65	14588.5	2011
111.045	45.95	7031.7	9.19	1491.2	4.49	728.6	8.77	1421.7	34.15	5536.4	11.11	16209.6	2012
109.550	41.32	3647	9.77	1627.5	4.59	765.4	9.85	1640	29.84	4968	2.70	16647.9	2013
100.234	47.13	8168.3	10.41	1794	4.85	837	10.28	1771.5	27.03	4657.8	3.48	17228.6	2014
53.066	52.71	8806.8	11.47	1917.2	5.50	919.4	11.57	1935.1	18.75	3134.2	-2.99	16712.7	2015
45.005	52.73	9296.5	11.83	2072.9	5.59	979.3	12.22	2140.3	17.27	3025.6	4.79	17514.6	2016
54.053	50.67	9408.4	11.86	2203.7	5.62	1044.9	11.94	2219.1	19.91	3699.7	6.05	18575.8	2017
71.277	48.45	9809.8	11.58	2346.5	5.56	1128	11.97	2426.9	22.44	4547.8	9.06	20259	2018
64.490	50.63	10264.9	12.23	2481.4	5.90	1198.5	11.97	2429.4	19.27	3910.1	0.12	20284.2	2019
42.1	52.51	9658.6	13.04	2398.1	6.27	1153.5	14.13	2598.5	14	2575.1	-9.36	18383.8	2020

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2008، 2010، 2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020 / www.bank.of.algeria



قائمة المصادر والمراجع



أولاً: الكتب.

- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- الربيعي رجاء ، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة من التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- العبيدي سعيد علي محمد ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان ، 2011.
- الكفراوي عوف محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع ، مصر.
- الهيتي نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، إقتصاديات المالية العامة، دار المناهج عمان، 2005.
- الوادي محمود حسين، عزام زكرياء أحمد، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- الوزني خالد واصف ، رفاعي أحمد حسين ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر. سنة 2007.
- بعلي محمد الصغير، أبو العلا يسرى، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع - عنابة -، الجزائر، 2003.
- بدون مؤلف، ماذا يعني علم المالية العامة؟ دراسة معدة من طرف وزارة المالية، الكويت، منشور على الموقع الالكتروني التالي:
- (05/08/2006) page consultée le <http://www.mof.gov.kw/study3.doc> ، ص. 01.
- بدون مؤلف، رسوم الخدمات دراسة معدة من طرف مجلس الأمة، الكويت، منشورة على الموقع الالكتروني التالي: <http://www.majlesalommah.net/run.asp?id=809> page consultée le (10/12/2006)
- حسين وجدي، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- دراز حامد عبد المجيد ، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
- ذنيبات محمد جمال ، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- زغدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.

- عبد الرحمان ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الرابعة.
- عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية ، دار العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 2000.
- عبد طاهر موسى ، القتال زهير جواد ، إقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة بغداد، 1985.
- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- عصفور محمد شاکر ، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان - الأردن -، 2008.
- عوض الله زينب حسين، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بدون الطبعة، بدون سنة النشر.
- عواضة حسن، قطيش عبد الرؤوف، المالية العامة الموازنة الضرائب و الرسوم ، دار الخلود ، الطبعة الأولى ، بيروت - لبنان -، 1995.
- عيسى نزار سعد الدين، قطف ابراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- غدير هيفاء، السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الإقتصاد السوري، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.
- فوزي عبد المنعم ، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
- لحاج طارق ، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- محرزى محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة -الايادات العامة -الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
- ناشد سوزي عدلي ، الوجيز في المالية العامة، الدر الجامعية الجديدة، مصر، 2000.
- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980.
- ثانيا: المذكرات.**
- اريا الله محمد ، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي ،"غير منشورة " جامعة الجزائر -3-، 2011.
- سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات (غير منشورة)، تخصص : تخصص : مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011.

- شليق عبد الجليل ، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2018.
- صافي كلثوم ، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،(غير منشورة) ، تخصص : إقتصاد دولي ، جامعة وهران ، 2015.
- ضيف أحمد ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،(غير منشورة) ، تخصص : نقود ومالية ، جامعة الجزائر-3 : 2015.
- مادي محمد إبراهيم ، "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر" (1990-2002)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004.
- مسعود دراوسي ، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2005، ص:176.

ثالثا: المجالات.

- الدباش عبد الله أحمد ، مجيد الناصر ميسون ، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003-2016، مجلة جامعة جيهان ، اربيل العلمية ، جامعة دهوك ، العدد(2) ، (الجزء-C) ، 2018.
- بن طاهر حسين، بغنة سهيلة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة للدولة في الجزائر 2000-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والجبائية، جامعة أم البواقي، العدد3، 2015.
- بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020.
- لعجال العمرية ، يعقوبي محمد ، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باتنة -1، العدد(5) ، 2016.

رابعاً: المداخلات.

- رحمانى موسى ،"نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية"، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع و افاق، جامعة تلمسان , 29-نوفمبر 2004.

خامساً: التقارير.

- التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2000-2020.
- تقارير وزارة المالية.

سادساً: النصوص القانونية.

- القانون رقم 02 - 2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
 - الأمر 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والخاص بالقانون المالية التكميلي 2006.
 - المادة 09 من قانون المالية 2016.
 - المادة 11 من قانون المالية 2016.
 - المادة 14 من قانون المالية 2016.
 - المادة 41 من قانون المالية 2016.
 - القانون رقم 20-07-2020.
 - القانون رقم 19-14-2019.
- سابعاً: المواقع الإلكترونية.

<http://www.banc-of-algeria.dz>

<http://www.ons.dz>

<http://www.mf.gov.dz>

www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7f.doc

[.http://www.mof.gov](http://www.mof.gov)

[.http://www.majlesalommah.net](http://www.majlesalommah.net)

ثامنا: المراجع الأجنبية

- Philip . A. Klein, **the Management of Market**, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة لإتجاهات السياسة المالية في الجزائر، من خلال دراسة تحليلية لبيانات الفترة من 2000 إلى 2020، حيث تم دراسة وتحليل اثر أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية: رصيد الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التشغيل.

وقد تبين من نتائج التحليل أن الميزانية العامة عرفت عجزا منذ سنة 2009 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، ومن بين ما ميز فترة الدراسة في جانب الإيرادات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات خلال سنة 2001 بهدف التسيير الأمثل لفوائضها المالية.

ومن جهة النفقات إتمدت الحكومة على برامج إنفاقية تسعى من خلالها إلى تحسين الوضع الإقتصادي و تدعيم إنعاشه ومن هذه البرامج "برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014".

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، رصيد الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، صندوق ضبط الإيرادات، البرامج الحكومية.

Abstract

This study aimed to know the determinants of financial policy trends in Algeria, through an analytical study of the data for the period from 2000 to 2020, where the impact of oil prices on some economic variables was studied and analyzed: the balance of the public budget, public revenues, public expenditures, gross domestic product, Balance of Payments, Operating.

The results of the analysis revealed that the general budget has known a deficit since 2009 due to the drop in oil prices. Among the features of the study period on the revenue side was the establishment of the Revenue Control Fund during the year 2001 with the aim of optimal management of its financial surpluses.

In terms of expenditures, the government relied on spending programs through which it seeks to improve the economic situation and support its recovery. These programs include "the Economic Recovery Support Program 2001-2004, the Supplementary Growth Support Program 2005-2009, the Five-Year Program for Development 2010-2014."

Keywords: oil price, balance of the general budget, public revenues, public expenditures, revenue control fund, government programs.